

# هيئة الدستور الغذائي



منظمة الصحة  
العالمية

منظمة الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00153 ROME Tel: 39 06 57051 www.codexalimentarius.net Email: codex@fao.org Facsimile: 39 06 5705 4593

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين  
منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

الدورة الثلاثون

المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2-7 يوليو/تموز 2007

استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجان الدستور وأفرقة المهام

- 1- أخذت الدورة الـ 29 للهيئة علماً بالردود على الرسالة الدورية CAC-2005/30 المعروضة في الوثيقة ALINORM06/29/9B Part II وكذلك الوثيقة ALINORM 06/29/9B Part II Add.1، التي أعدتها الأمانة آخذة في اعتبارها الردود الواردة على الرسالة الدورية التي تشتمل على تحليل إضافي للقضية.
- 2- قررت الهيئة إعداد رسالة دورية لدعوة الحكومات إلى إرسال تعليقاتها على الفقرات من 1 إلى 28 من الوثيقة ALINORM 06/29/9B Part II Add.1، التي تشتمل على 11 مقترحاً لإعطاء فرصة أخرى إلى الأعضاء والمراقبين لدراسة التحليل والمقترحات قبل عقد مناقشة أكثر تفصيلاً أثناء الدورة الـ 59 للجنة التنفيذية والدورة الـ 30 للهيئة. وقررت الهيئة أيضاً دعوه لجان التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية إلى مناقشة المقترحات في دوراتها المقبلة وتقديم تعليقاتها إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة<sup>1</sup>.
- 3- وترد التعليقات التي وردت من الأرجنتين وأستراليا وكندا وكوستاريكا، ونيوزيلندا وباراغواي وبيرو، والولايات المتحدة الأمريكية والمجلس الدولي لرابطات المشروبات الخفيفة، والمنظمة العالمية للسكر رداً على الخطاب الدوري CAC-2006/29-CL في الملحق 1 لهذه الوثيقة.

1 ALINORM06/29/41 الفقرات من 158 - 160.

4- أما الآراء التي عبرت عنها لجان التنسيق المشتركة بين منظمه الأغذية والزراعة/منظمه الصحة العالمية فترد مستنسخه في الملحق 2 لهذه الوثيقة.

5- واللجنة مدعوة إلى استعراض هذه الوثيقة وتقديم التوجيهات والملاحظات المناسبة.

## الأرجنتين

ترحب الأرجنتين بفرصة تقديم تعليقاتها التي تعكس الموقف الذي تم اتخاذه أثناء الدورة الـ 15 للجنة التنسيق لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والتي قام أثناءها فريق عامل بتفحص هذه الوثيقة تفصيلاً وقدم نتائجها التي اعتمدت بتوافق الآراء.

ومع ذلك، فإن الأرجنتين تحتفظ بحقها في أن تضيف إلى تعليقاتها في هذه الوثيقة، في مرحله لاحقة.

## تعليقات محددة

فيما يتعلق بالمقترح 1، فإن الأرجنتين لا تحبذ وضع حد أقصى لعدد دورات الدستور الغذائي لكل فترة سنتين نظراً لأن اللجان الفردية لديها دينامياتها التشغيلية وأن مثل هذا التقييد يمكن أن يؤثر في عملها.

وترى الأرجنتين أن عدد الدورات لكل جهاز فرعي للهيئة ينبغي أن يعتمد على عدد البنود وعلى محتوى جدول الأعمال. لذلك ينبغي إيلاء الاهتمام إلى إمكانية تأجيل دورات الأجهزة الفرعية التي توجد في جداول أعمالها قليل من البنود المرجأة.

وفيما يتعلق بالمقترح 2، فإن الأرجنتين ترى أن عدد الأجهزة الفرعية يجب أن يكون متناسباً مع الأعمال التقنية المرجأة التي وافقت عليها الهيئة. ولذلك فإن الأرجنتين لا تؤيد فرض حد أقصى على عدد الأجهزة الفرعية التي يمكنها التعايش معاً وذلك تفادياً لحدوث زيادة في دورات هيئة الدستور التي يمكن أن تقوم مقام المرجع.

وتقترح الأرجنتين كذلك أن تراعي عملية تحديد مواعيد الدورات إمكانية عقد دورات متزامنة للجان التنسيق التابعة لهيئة الدستور الغذائي أو للجان السلع غير المرتبطة بصلة، مثال ذلك اللجنة المعنية بالأسماك ومنتجات الأسماك، واللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان.

وفيما يتعلق بالمقترح 3، ترى الأرجنتين أن فترة الدورات التي تعقدها الأجهزة الفرعية للهيئة يجب أن تحدد وفقاً لجدول أعمالها ومدى عجاله أعمالها.

والأرجنتين تعلم من خبراتها أن الاجتماعات السابقة على الدورات التي تعقدها جماعات العمل المادية يمكن أن تفيد في تناول القضايا غير الخلافية بشدة، ولكن ذلك قد يستغرق وقتاً طويلاً في الاجتماع العام. وبالنسبة للقضايا

الخلافة، فإن من الصعب التوصل إلى حلول توفيقية داخل جماعات العمل بحيث ينضم إليها جميع الأعضاء في الجلسات العامة. لذلك فإن أفضل طريقة لتناول مثل هذه القضايا هي تناولها أثناء الجلسات العامة.

وفيما يتعلق بالمقترح 4، فإن الأرجنتين تشير إلى أنه، تبعا لجدول الأعمال، وجدت حالات ناجحة لتغيير الشكل المعياري للدورات (اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان، واللجنة المعنية بالفاكهة والخضار المصنعة، الخ) وذلك بتمديد فترات قليلًا، إلى سبعة أيام عمل/حقيقية وهو ما يمكن أن يمثل تعديلاً ممكناً وذلك رهناً بجدول أعمال كل دورة.

وبخصوص المقترحين 5 و6، فإن الأرجنتين تؤيد هذه المقترحات بالصورة التي عرضت بها.

وفيما يتعلق بالمقترح 7، فإن الأرجنتين لا ترى غضاة في تفحص هياكل واختصاصات الهيئات الفرعية التابعة للهيئة لكي تتخذ مقررات على أساس كل حالة على حدة، ويمكن مؤقتاً إدخال تغييرات طفيفة على الرغم من أن فحصاً أعمق لجدوى التغييرات الكبرى قد يكون لازماً.

وفيما يتعلق بالمقترح 8، فإن الأرجنتين لا تحتاج لأن تبحث الطبيعة الدولية أو الإقليمية للتجارة في السلع لكي تصنع القرارات. إذ ينبغي للمقررات أن تصنع لكل حالة على حدة مع فحص كامل لمدى الحاجة إلى معيار دولي، ولعبء العمل الملقى على عاتق اللجان على المستوى العالمي. وينبغي لمثل هذا الفحص أن يتم على يد اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي في ضوء الاستعراض النقدي لمقترح بمد نطاق معيار ما إلى المستوى الدولي.

وفيما يتعلق بالمقترح 9، فإن الأرجنتين تؤيد هذا المقترح.

وبالنسبة للمقترح 10، فبينما تُقر الأرجنتين بأهمية الجوانب التغذوية، فإنها لا تؤمن بأن الدستور ينبغي أن يتناول جميع القضايا المقترحة، وسوف يرد المزيد من التفاصيل بشأن هذه المسألة في حينه. وبالإشارة إلى المقترح 10، ينبغي للمقررات أن تنبني على أساس معايير الهيئة لأجل تحديد أولويات العمل، وبعبارة أخرى، تحديد أولويات قضايا الأمن الغذائي ومعايير السلع ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.

وتشير الأرجنتين كذلك إلى أنه لا يزال هناك عدد من قضايا الأمن الغذائي الأساسي لم يتم تناولها حتى الآن وتحتاج إلى تحديد أولوياتها نظراً لعدم وجود الموارد لإجراء تقييمات مخاطر.

وفيما يتعلق بالمقترح 11، فإن الأرجنتين تؤيد هذا المقترح.

## استراليا

### تعليقات عامة

تؤيد استراليا بقوة ضرورة قيام الدستور بإعادة تنظيم عمل اللجان وينبغي أن تضم الخيارات الجمع بين اللجان ذات الاختصاصات المتداخلة أو المتشابهة، وحل تشكيل اللجان لمصلحه قيام أفرقة المهام، وتعديل وتيرة الاجتماعات أو الفترات الفاصلة بينها، ونحن نرى أنه عند انتقاء الخيارات المناسبة بأكبر درجة، ينبغي إجراء تقييم تفصيلي لبرنامج عمل كل لجنة من جانب الأمانة.

ومازال العديد من اللجان (لجان السلع بصورة رئيسية) تواصل بلورة المعايير التي كانت قد بدأت منذ سنوات عدة وليس لها تأثير يذكر على الأمن الغذائي، أو ليست ذات مغزى بالنسبة للتجارة الدولية. يضاف إلى ذلك أن العديد من هذه المعايير تركز على المقاييس المرجعية التي يمكن أن تكون بمثابة حواجز تقنية أمام التجارة، وتخدمها المعايير الصناعية أكثر من غيرها وينبغي لبرامج العمل أن تشتمل على تحديد جوانب التداخل أو الارتباط مع كل اللجان الأفقية واللجان الرأسية، وتحديد الاعتبارات النوعية (مثل المقاييس المرجعية للجودة) التي يمكن تغطيتها إما في ترتيبات ثنائية أو ترتيبات متعددة الأطراف الأخرى، أو التي تخدمها حالياً أو بدرجة أفضل معايير الصناعة.

إن تنفيذ التوصيات الصادرة عن مثل هذه الدراسة قد ينجم عنه تركيز على بلورة المعايير ذات الأهمية الدولية، وتُسرع بدرجة كبيرة من وتيرة اعتماد المعايير وتنفيذها. ومن زاوية تحقيق المزيد من التقدم بشأن تنفيذ مقترحات الأمانة، فإن استراليا تؤيد الإحالة إلى اللجنة المعنية بالمبادئ العامة التابعة للهيئة لمزيد من المناقشة وإمكان تطوير مبادئ توجيهية تتعلق بتنفيذ الجدول الزمني للاجتماعات. يضاف إلى ذلك أننا نؤيد مقترح الولايات المتحدة الأمريكية إلى اللجنة التنفيذية لتوفير نوع من الإدارة للجان.

### تعليقات محددة على الـ 11 مقترحاً

#### المقترح 1

تؤيد استراليا هذا المقترح من حيث المبدأ. ونحن متفقون على إمكانية تحسين الجدول الزمني للجان وفرق المهام يمكن تحسينه غير أن إيجاد التوازن بين الجدولة الحالية التي تسمح لنصفي الكرة الشمالي والجنوبي بأخذ الأجازات الصيفية قد لا يكون أمراً سهلاً. ونحن نرى أن استطلاع إمكانيات عقد اجتماعات الهيئة السنوية في وقت آخر أثناء العام يمكن أن يساعد على توزيع اللجان بصورة متساوية بدرجة أكبر خلال العام.

وعند التفكير في وضع حد أعلى، فإن ذلك قد يعنى ألا تجتمع اللجان في نفس الوقت من كل عام. ولو أن قدراً أكبر من المرونة توافر في جدولة دورات الدستور، فإن بعض اللجان قد تنظر في أمر عقد اجتماعاتها بعد 15 - 18 شهراً عقب الدورة الحالية لكي تسمح بالقيام بالمزيد من العمل فيما بين الدورات عن طريق اجتماعات فعلية لفرق العمل

(الآخذة في التزايد). والجدول الزمني الحالي موضوع لفترة سنتين وهو الأمر الذي لا يترك إلا قدراً ضئيلاً من المرونة للتخطيط لدورة تالية للجنة تختلف عن التي سبق تقريرها في الجدول الزمني.

## المقترح 2

تؤيد استراليا هذا المقترح، غير أن لديها تحفظات من انه قد ينال من قدرة الدستور على التعامل مع القضايا البازغة والأولويات المتغيرة.

وكانت استراليا في تعليقاتنا المكتوبة السابقة قد حذت بقوة إجراء دراسة تفصيلية لجميع برامج العمل الخاصة بلجان الدستور الغذائي لتحديد جوانب التداخل أو الارتباط مع اللجان الأفقية واللجان الرأسية، وتحديد الاعتبارات المحددة (المؤشرات المرجعية للجودة) التي يمكن تغطيتها في ترتيبات أخرى ثنائية/متعددة الأطراف، أو ترتيبات تجارية، أو التي تخدمها معايير الصناعة بطريقة أفضل. وهذا مهم بصفة خاصة بالنسبة للعمل المستمر للجبان السلع. والأعضاء مطالبون، بصورة متزايدة، بتوجيه الموارد إلى العمل في هذه اللجان التي ليست ذات صلة بصحة الإنسان أو الأمن الغذائي وإنما هي مؤشرات مرجعية وصفية للجودة لا تمثل عالمياً ممارسات الصناعة.

وينبغي للجنة أن تبحث بتأن تداعيات التصديق على هذا المقترح.

## المقترح 3

ويمكن لاستراليا أن تدعم هذا المقترح، إلا أنه ينبغي أن تتوفر مرونة ذاتية في الجدول الزمني للاجتماعات وذلك لتلبية رغبات اللجان في البت بشأن الموعد التالي لاجتماعها فإذا كان هناك على سبيل المثال لجنة قد خططت لعقد عدد من اجتماعات جماعات العمل المادية فيما بين الدورات لدفع بلورة معيار (معايير) فينبغي عليها إذن أن تكون قادرة على أن تقرر متى يكون اجتماعها التالي وذلك بغرض تلبية طلب عقد اجتماعات جماعات العمل الفعلية (أي بعد مدة 15 - 18 شهراً) وهذا من شأنه أن يساعد الأمانة، والحكومة المضيئة استغلال مواردها المالية بصورة أفضل. فمثلاً يمكن لبلد مضيف أن يكون قادراً على توجيه بعض الأموال نحو استضافة الدورة الكاملة للجنة كل عام. ومع ذلك يحتاج هذا الأمر إلى تفكير متأنٍ لما إذا كان ذلك سيزيد من فاعلية اللجان أم ستترتب عليه تأثيرات ضارة أو يبطئ من التقدم المحرز.

## المقترح 4

تؤيد استراليا هذا المقترح بقوة. يضاف إلى ذلك أننا نقترح توجيه الاهتمام إلى الحد من عدد اجتماعات جماعات العمل التي يتم عقدها قبل الدورة. فمثلاً عقدت اللجنة المعنية بالفاكهة والخضر المصنعة التابعة لهيئة الدستور الغذائي 4 اجتماعات في نهاية الأسبوع قبل انعقاد الدورة مباشرة. وكان من نتيجة ذلك أن تقارير هذه الاجتماعات وزعت كوثائق قاعة مؤتمر مما لم يترك إلا وقتاً ضئيلاً للبحث من جانب أولئك الذين لم يتمكنوا من حضور جميع أفرقه العمل قبل أن تجرى المناقشة في جلسة عامة. ويمكن أن يكون ذلك أمراً شاقاً بالنسبة للوفود الأصغر حجماً.

## المقترح 5

تؤيد استراليا هذا المقترح، ومع ذلك فإن التعليقات التي سيقت بموجب المقترح 2 لها جدوى هنا. وكخطوة أولى لتنفيذ المزيد من المناقشات نقترح أن يُطلب إلى البلدان المضيفة والرؤساء الحاليين للجان المبينة في المقترح أن تعقد مناقشات بشأن احتمالات الدمج. ويمكن لتناج هذه المناقشات أن تُبلِّغ إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة.

ترى استراليا أنه ينبغي مواصلة البحث بمزيد من التفصيل للاقتراح المقدم بإنشاء لجنة معنية بسلامة الأغذية من المنتجات الحيوانية. ونرى أن هذا سيقدم صلة/تأزر مع أعمال المنظمة العالمية لصحة الحيوان في مجال السلامة الغذائية للإنتاج الحيواني، مما يعزز نهج سلسلة السلامة الغذائية بكامله.

## المقترح 6

تؤيد استراليا بقوة مواصلة مناقشة هذه المسألة وتوصى استراليا بأن يُطلب إلى لجنة المبادئ العامة التابعة لهيئة الدستور الغذائي إجراء مناقشة تفصيلية بغرض التقدم بتوصيات إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة بشأن الاندماج الممكن أو بشأن حل لجان محددة وتعليقاتنا بشأن المقترحين 2 و5 مجددة.

## المقترح 7

ترى استراليا أن ذلك قد يكون سابقا لأوانه. ونحن لا نعتبر الاستعراض الحالي كاملا وقد نتساءل عما إذا كانت هذه اللحظة هي الوقت المناسب لاتخاذ قرار بشأن موعد إجراء تقييم الاستعراض النقدي بعد 3 سنوات من الاستخدام. وفيما يتعلق بالأعمال في مجال السلع التي تقوم بها هيئة الدستور الغذائي الأسترالية، فإنها ترى أنه لم يتم إجراء استعراض شامل، وأن هناك حاجة ماسة إليه لضمان توجيه موارد الدستور والبلدان الأعضاء نحو تلك الأنشطة التي تتمشى مع أولويات الهيئة.

## المقترح 8

ترى استراليا وجوب النظر في هذا المقترح كجزء من استعراض أوسع نطاقا لدور وعمل اللجان المعنية بالسلع. ونحن لا نؤيد هذا المقترح هذه المرة.

## المقترح 9

استراليا غير واثقة مما إذا كان هذا المقترح يحقق أي شيء يساعد على تحسين العلاقات بين اللجان. وربما كان ينبغي إجراء المزيد من المناقشات من جانب لجنة الدستور الغذائي المعنية بغرض بلورة المزيد من المقترحات الملموسة لضمان زيادة التفاعل بين اللجان الأفقية واللجان الرأسية.

## المقترح 10

ترى استراليا وجوب بحث هذا المقترح في إطار التداعيات الأوسع نطاقا للعمل المستقبلي للدستور في مجال التغذية والنشاط البدني والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية. وتؤيد استراليا بصفة خاصة الجهود التي تبذلها منظمة الصحة العالمية الرامية إلى إنشاء هيئة خبراء دائمة مشتركة لتقديم التوجيهات التغذوية العلمية إلى الدستور وإلى الدول الأعضاء

## المقترح 11

تؤيد استراليا هذا المقترح بقوة. فلأجل قيام الدستور بتقييم أفضل لدوره في مجال بلورة معايير دولية ليست متصلة بحماية صحة المستهلك، يكون من المهم بالنسبة للجان الدستور أن تكون مُلمة بما تقوم به المنظمات الدولية الأخرى من عمل.

وقد تشير الأمانة كذلك إلى أن المناقشة الجارية حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية بشأن زيادة استخدام المعايير الخاصة كشرط من شروط التجارة.

كندا

## المقترح 1

نحن نؤمن بأن الغرض من هذا المقترح هو ضمان ألا يتجاوز عدد الاجتماعات خلال فترة السنتين واحدة عدد الاجتماعات التي يمكن لأمانة الدستور الغذائي أن تخدمها بفعالية، نظراً لمواردها المالية والبشرية المحدودة، وعلى الرغم من أننا نؤيد هذا الغرض، فإن من المهم ألا يعوق عدد الاجتماعات الذي يحدد القدرة على المضي في العمل قدماً. وقد يكون للعدد الحالي للاجتماعات معنى في ضوء عددها في السنوات السابقة، ولكن يجب الاعتراف بأن توقعات العمل بالنسبة للدستور الغذائي قد تنامي، ونحن نلاحظ أن المقترح 3 يمكن أيضاً أن يسفر عن عدد أقل من الاجتماعات خلال كل فترة سنتين، ومع ذلك فإن العنصر الرئيسي في هذا المقترح هو طرق العمل الأكثر كفاءة.

## المقترح 2

وعلى غرار آرائنا في المقترح 1، ينبغي لعدد اللجان/أفرقه المهام النشطة أن يكون هو العدد الذي تمكن إدارته إدارة فعالة، مع الاعتراف بالحاجة إلى البدء أو المضي قدماً في العمل. ونحن نؤمن بأن إدارة العمل الفاعلة، وبخاصة التطبيق الصارم لعملية الاستعراض النقدي ينبغي أن تسهم في تحسين تحديد أولويات العمل، فهذا، إلى جانب تدابير أخرى (مثلا المقترح 3)، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في عدد اجتماعات الهيئات الفرعية دون الإضرار بكفاءة عملية وضع المعايير.

## المقترح 3

توافق كندا على أنه يمكن البحث في السماح بفترات أطول بين اجتماعات بعض الهيئات الفرعية للدستور الغذائي. إذا قامت آلية فعالة -كما تعترف هذه التوصية- لضمان القيام بالعمل فيما بين الدورات. ومن بين القضايا

الرئيسية التي أثبتت في تقييم الدستور المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية هو شرط المعايير ذات التوقيت السليم. ذلك أن استتالة الفترات الفاصلة بين الدورات لا تؤدي بالضرورة إلى زيادة في طول الفترة المطلوبة لتطوير معيار ما دامت هناك آلية تساعد على إجراء العمل بفعالية بين الدورات. إن أي قرار لتمديد الفترة يشترط اتخاذه على أساس كل لجنة على حدة مع الاعتراف بأن اللجنة قد تطيل الفترة لدورة واحد وتقصرها بالنسبة لدورة أخرى.

#### المقترح 4

قد نتفق مع هذا المقترح، فإذا حَسُنَ تخطيط الاجتماعات، ومارس الأعضاء النظام والانضباط أثناء سير الاجتماع، فلن تكون هناك صعوبة في الإبقاء على فترة انعقاد الدورة لأقل من سبعة أيام. فإذا نظر أحد إلى مقدار الوقت الذي يخصص لكتابة التقرير، واعتماد التقرير والشكليات الإجرائية الخ، لكان الوقت المتاح للوفود للمناقشة محدوداً. ونحن نقترح أن الفترة الزمنية لدورة الدستور ليست وحدها هي التي تستحق إعادة النظر، ولكن أيضاً هناك ضرورة لبحث إجراءات تسيير العمل وذلك بغرض زيادة الكفاءة. فمثلاً يمكن لدورات اللجان أن تبدأ في التاسعة صباحاً يوم الاثنين ثم تستمر حتى ظهر الخميس، وأن يبدأ استعراض مشروع التقارير ظهر الجمعة.

#### المقترح 5

نحن نتفق في الرأي مع هذا المقترح. يضاف إلى ذلك أننا نشدد على أن أي عمل جديد يجب القيام به فقط إذا توافرت وثيقة مشروع مناسبة تبرر الحاجة إلى وجود معيار جديد، أو لتنقيح معيار قائم، ثم التحقق من صحة كل ذلك عبر استعراض نقدي. ولتيسير عملية تحديد الأولويات قد يكون من المفيد قيام لجان السلع ببلورة/باستخدام معايير أكثر تحديداً لتحسين تقييم جدوى العمل الجاري/المقترح (أي أشبه بالنمط الذي طوره لجنه الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان شريطة أن تكون تلك المعايير متوافقة مع "معايير تحديد أولويات العمل المحددة في الدليل الإجرائي للدستور الغذائي".

#### المقترح 6

توافق كندا على هذا المقترح. ويمكننا أيضاً أن نقول إن لجان السلع قد ترغب في بحث عبء العمل الملقى حالياً على عاتقها وأن تبحث وقف العمل بشأن هذه المعايير (بما في ذلك أي أحكام بداخلها) يمكن اعتبارها غير أساسية، أي لا تسهم في حماية صحة المستهلكين أو ضمان اتباع الممارسات الشريفة في تجارة الأغذية، مع تحديد الخطوط الزمنية لاستكمال كل واحد من المعايير المتبقية.

#### المقترح 7

ونحن نتفق مع هذا المقترح. ونؤمن بأن ثمة قيمة في تنقيح المقترحات المنبثقة عن تقييم الدستور المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية وذلك لتطبيقها لفترة زمنية مناسبة، للتحقق من أنها تحققت أو أسهمت في تحقيق النتائج المرغوب فيها وتحديد أي إجراءات إضافية مطلوبة.



## المقترح 8

تحبذ كندا قيام لجان التنسيق ببلورة معايير إقليمية حيثما تتوفر دلائل على أن التجارة في المنتجات التي يشملها المعيار الإقليمي مقصورة بالدرجة الأولى على بلدان ذلك الإقليم. ونحن نرى أن مسألة تحويل المعايير الإقليمية إلى معايير عالمية تحتاج إلى المزيد من المناقشات. (مثلاً، عند أية خطوة في الإجراء يبدأ معيار إقليمي معتمد عملية صقل تفصيلية لكي يصبح معياراً عالمياً؟).

## المقترح 9

ونحن نتفق مع هذا المقترح ونعتقد أن ثمة حاجة إلى المزيد من الوضوح فيما يتعلق بإجراءات المصادقة كدور لجنة التصديق مثلاً، وفي أي مرحلة في عمل الخطوة ينبغي تقديم الأحكام التي تحتاج إلى مصادقة إلى اللجنة المختصة، الخ.

## المقترح 10

ونحن نحيط علماً بملاحظة الأمانة التي تفيد بأن اللجنة المعنية بالتغذية والأغذية واستخدامات النظم الغذائية الخاصة التابعة لهيئة الدستور الغذائي لها طابعان: طابع اللجنة المعنية بالسلع من حيث بلورتها للمعايير الخاصة بالأغذية التي تدخل في استخدامات النظم الغذائية الخاصة، وطابع آخر كـلجنة معنية بالمواضيع العامة عندما تتعامل مع المسائل العامة المتعلقة بالتغذية. ونحن نلاحظ أيضاً الصعاب التي واجهتها هذه اللجنة في محاولتها التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير السلعية. (مثال مشروع المعيار الموحد للدستور المعنى بالأغذية المصنعة المعتمدة على الحبوب للرضع والأطفال الصغار).

وعلى الرغم أننا قد نوافق على أن الهيكل والاختصاصات الحالية للجنة المعنية بالتغذية والأغذية واستخدامات النظم الغذائية الخاصة ينبغي إعادة فحصهما، فإن نرى أن يتم ذلك بعد أن تأخذ الهيئة قراراً بالكيفية التي تتناول بها أي عمل جديد ناجم عن الورقة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة/منظمة الصحة العالمية والمتعلقة بدور الدستور الغذائي إزاء الاستراتيجية العالمية للنظام الغذائي والنشاط البدني والصحة.

## المقترح 11

ونحن نرى أن مثل هذه العملية سوف تكون كثيفة الموارد، وبالنظر إلى حقيقة محدودية موارد أمانة هيئة الدستور فنحن غير متيقنين من الغرض من هذه المبادرة. ونحن نلاحظ أن أمانة تدابير الصحة والصحة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية قامت بتوزيع وثيقة يوم 24 يناير/كانون الثاني 2007 حول موضوع المعايير الخاصة واتفاق الصحة والصحة النباتية (G/SPS/GEN/746) وتشير هذه الوثيقة إلى وجود أكثر من 400 نظام لمعيار خاص، وقبل أن ندعم تدشين مثل هذا الاستعراض، نقترح أن من الضروري التصريح بالنتائج وبكيفية استخدام المعلومات. إن أفضل طريقة يؤكد بها الدستور الغذائي دوره بصفته الهيئة الدولية المرموقة لوضع معايير الأغذية هي تطوير معايير ذات توقيت مناسب.

## كوستاريكا

### المقترح 1

تؤيد كوستاريكا مقترح أمانة الدستور الغذائي ببحث وضع حد أعلى لعدد دورات الدستور المقرر عقدها كل عام وكل فترة سنتين باستخدام خبرة السنوات السابقة لتحديد علامة قياسية هي 40 دورة لكل فترة سنتين أو 20 دورة لكل سنه بحيث يتوافر لكل بلد فكرة واضحة عن عدد الدورات، وتكون من ثم قادرة على تدبير الميزانية اللازمة لمشاركتها.

### المقترح 2

وتؤيد كوستاريكا المقترح الثاني لبحث وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية النشطة التي يمكن أن تتعايش معاً في آي وقت (باستثناء لجان التنسيق)، حيث أن من الواضح أن هناك زيادة واضحة في التكلفة التي تتحملها البلدان للمشاركة في الدورات الدولية إذا كان هناك الكثير من هذه الهيئات. وهذا قد يؤثر بصورة رئيسية على البلدان النامية التي قد تجد أن من الصعب أيضاً أن تحضر الدورات. وتقترح كوستاريكا أن وضع جدول زمني للاجتماعات من شأنه أن يبيح إمكانية عقد دورات متزامنة للجان التنسيق التابعة للدستور فقط، وأن دورات اللجان المختصة بالسلع أو الموضوعات العامة لا ينبغي لها أن تتداخل حيث أن أمانات البلدان التي تتفحص جميع القضايا الخاصة بجميع الدورات قد تجد نفسها تنوء بأعباء عمل إضافية، وقد لا تتمكن من معالجة جميع القضايا لو أن كل هذه الدورات عقدت بصورة متزامنة.

### المقترح 3

تؤيد كوستاريكا المقترح الذي يقضى بأن على الهيئة أن تدعوا اللجان إلى بحث استبقاء فترات أطول فيما بين الدورات، وأنه ينبغي للهيئة أن تقترح جدولاً زمنياً للجان بحيث يعقد نصفها دوراته في السنوات الزوجية والنصف الآخر في السنوات الأحادية، بحيث يتمكن كل بلد، وبصورة أفضل، من تناول القضايا في الدورات الدولية مع إتاحة وقت كاف للبلدان المضيفة لتنظيم جميع الأعمال المرتبطة بالدورات. ويجب على اللجان أن تتفحص كل ذلك في ضوء حجم العمل ومدى عجالته.

### المقترح 4

كوستاريكا لا تؤيد اقتراح أمانة هيئة الدستور الغذائي بأن يكون هناك حد أقصى للفترة الزمنية التي تستغرقها دورات الدستور بما في ذلك اجتماعات جماعات العمل التي تسبق الدورات وذلك نظراً لأن كوستاريكا ترى أن عدد الأيام لكل دورة يجب أن يتحدد وفقاً لحاجة الهيئات الفرعية إلى عقد اجتماعات سابقة على الدورة وذلك تبعاً لعبء العمل لدى كل منها.

### المقترح 5

توافق كوستاريكا على أنه ينبغي للجنة أن تدرس على أساس كل حالة على حدة مزايا ومثالب استخدام فريق مهام مخصص أو لجنة للسلع للتطوير وتنقيح المعايير الخاصة بالسلع.

## المقترح 6

توافق كوستاريكا على الإبقاء قيد الاستعراض للاختصاصات، وكذلك عبء العمل الحالي والمستقبلي للهيئات الفرعية، وتدرك أن لجان التنسيق يمكنها أن تضطلع بدور رئيسي بالنسبة للبلدان غير القادرة على حضور جميع دورات الدستور، بينما تقوم الهيئة بالنظر في إمكانيات تقديم لجان التنسيق للمواقف الإقليمية إزاء المعايير وإزاء القضايا ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي (أثناء دورات اللجان المختلفة) وأن تعكس تأييد الإقليم الذي يمثله المنسق ككل.

## المقترح 7

توافق كوستاريكا على أنه ينبغي للهيئة أن تجرى استعراضاً شاملاً آخر لهياكل اللجان واختصاصات الهيئات الفرعية التابعة للهيئة عقب عام 2011.

## المقترح 8

تؤيد كوستاريكا المقترح القائل بأن لجان التنسيق التي تطور المعايير الإقليمية عليها القيام بذلك بصورة كاملة طبقاً لاختصاصاتها، وأن مثل هذه المعايير يجب أن تقدم فقط إلى الهيئة كمشروعات معايير عملية بمجرد أن تُعتمد كمعايير إقليمية.

## المقترح 9

توافق كوستاريكا على أن اللجنة ينبغي لها أن تشجع اللجنة المعنية بالمبادئ العامة، واللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واللجنة المعنية بملوثات الأغذية واللجان المعنية بالسلع لأجل تحديد إجراء موحد للتشاور المتبادل.

## المقترح 10

وكوستاريكا لا تؤيد الاقتراح بالنظر فيما إذا كانت الترتيبات الحالية المناسبة للدستور للاضطلاع بالمهام الفورية أو المستقبلية ذات صلة بالتغذية، حيث أنها تعتبر أن عمل كل من لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية واستخدام النظم الغذائية الخاصة، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بوسم الأغذية مهم جداً في الدفع بقضايا التغذية إلى الأمام. يضاف إلى ذلك أن مقررات عمل الهيئة ينبغي أن تستند إلى المعايير عند تحديد أولويات العمل المتصل بالأمن الغذائي ومعايير السلع ذات الأهمية للبلدان النامية.

## المقترح 11

تؤيد كوستاريكا الاقتراح الذي يقضى بضرورة حصول أمانة الدستور الغذائي على معلومات بشأن المعايير الخاصة غير تلك المعايير الخاصة بالمنظمة الدولية للتوحيد القياسي ISO لأجل إعادة التأكيد على دور معايير الدستور الغذائي، والتركيز على عمل الهيئة على القطاعات التي ينبغي للدستور أن يحتفظ لنفسه فيها بدور حصري له.

## الجمهورية الدومينيكية

### المقترح 1

لا تؤيد الجمهورية الدومينيكية وضع أقصى حد لعدد دورات الدستور لكل فترة سنتين، ولو كمؤشر على تطور العمل.

وتؤيد الجمهورية الدومينيكية موقف لجنة التنسيق للدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي يقضي بتحديد عدد دورات كل جهاز فرعي تابع للهيئة وفقا لعدد بنود جدول أعماله ومحتواه.

ومن ثم، ينبغي النظر بعين الاعتبار إلى إمكانية تأجيل دورات الأجهزة الفرعية التي يوجد عدد ضئيل من البنود على جدول أعمالها.

### المقترح 2

لا تؤيد الجمهورية الدومينيكية وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية النشطة التي يمكن أن تتعايش معاً في أي لحظة لتفادي الزيادة في عدد دورات الدستور الغذائي، وهو ما يمكن أن يستخدم كمرجع. وهي تؤيد موقف لجنة هيئة الدستور الغذائي في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي التي ترى أن جدولة الدورات يمكن أن تراعى احتمالات عقد دورات متزامنة للجان التنسيق التابعة للدستور أو لجان السلع غير ذات الصلة.

### المقترح 3

لا تؤيد الجمهورية الدومينيكية اعتماد فترات فاصلة أطول بين الدورات، ولكنها ترى أن وتيرة انعقاد دورات الهيئات الفرعية التابعة للهيئة يجب أن تعتمد على جداول أعمالها وعلى مدى عجلة عملها.

وتوافق الجمهورية الدومينيكية أيضاً على موقف لجنة التنسيق بشأن اجتماعات جماعات العمل المادية قبل انعقاد الدورات مباشرة لتناول القضايا غير المثيرة للخلاف التي تستهلك وقتاً طويلاً في الجلسة العامة.

### المقترح 4

تؤيد الجمهورية الدومينيكية الحفاظ على طول الدورات التي يعقدها الدستور وذلك كحد أعلى في حدود 7 أيام عمل على أكثر تقدير بما في ذلك اجتماعات جماعات العمل لما قبل الدورات.

### المقترح 5

توافق الجمهورية الدومينيكية على المقترح 5.

**المقترح 6**

توافق الجمهورية الدومينيكية على المقترح 6.

**المقترح 7**

توافق الجمهورية الدومينيكية على المقترح 7 ولكن بشرط أن تتخذ الهيئة قراراتها على أساس كل حالة على حدة.

**المقترح 8**

لا تؤيد الجمهورية الدومينيكية تقييد عمل لجان التنسيق في بلورة معايير دولية حيث أن تجارة الأغذية الدولية أو الإقليمية هي التي تحدد الحاجة إلى صياغة معيار دولي. وهي تؤيد موقف لجنة الدستور الغذائي لأمريكا اللاتينية الذي يذهب إلى أن اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور (CCEXE) الغذائي ينبغي أن تكون مسؤولة عن تمديد نطاق المعيار إلى المستوى الدولي.

**المقترح 9**

توافق الجمهورية الدومينيكية على المقترح 9.

**المقترح 10**

تعتبر الجمهورية الدومينيكية أن قضايا التغذية مهمة، وينبغي أن تُعطى نفس الأهمية التي تُعطى للأمن الغذائي. ومن ثم فهي توافق على أنه ينبغي للهيئة أن تتفحص الترتيبات الحالية للدستور لتنفيذ المهام الفورية والمستقبلية ذات الصلة بالتغذية، وأنه ينبغي لهذه الترتيبات أن تدرج في الخطة الإستراتيجية الجديدة.

**المقترح 11**

توافق الجمهورية الدومينيكية على المقترح 11.

**الجماعة الأوروبية**

يسر الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء الـ 27 أن تقدم تعليقات على استعراض هيكل لجنة الدستور واختصاصات لجان الدستور و فرق المهام وذلك استجابة للخطاب الدوري للدستور 2006/29-CAC.

**المقترح 1**

تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية المقترح 1.

## المقترح 2

إن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية لا تحبذ اعتماد المقترح 2. ذلك أن اتباع منهج حسابي بحث إزاء عدد الهيئات الفرعية النشطة ليس مناسباً لعمل منظمة دولية يركز عملها على العلم. فإذا ما كانت هناك حاجة لها مبرراتها، فينبغي أن تتاح للدستور إمكانية إنشاء هيئة فرعية بدون حل أو تأجيل هيئة فرعية أخرى، مع الاحتفاظ في نفس الوقت بعدد الهيئات في حدود المستويات اليسيرة التناول.

## المقترح 3

تؤيد الدول الأعضاء المقترح 3، فقد دلت الخبرات الأخيرة (مثال ذلك نظام هيئة الدستور الغذائي للتفتيش على واردات وصادرات الأغذية وإصدار شهادات لها، لجنة الدستور المعنية بالأغذية المستمدة من التكنولوجيا الحيوية، وجماعات العمل التابعة للجنة الدستور المعنية بالمبادئ العامة على أنه يمكن تحقيق قدر كبير من التقدم أثناء الفترة الفاصلة بين الدورات بواسطة الآليات المناسبة. ومع ذلك فإن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تود أن تعرب عن بعض الهواجس إزاء كثرة الاجتماعات الفعلية لفرق العمل (مثال ذلك أن الدورة الأخيرة للجنة الدستور المعنية بصحة الأغذية) أنشأت خمسة فرق عاملة مادية بين الدورات تعقد اجتماعاتها بالإنجليزية فقط) وبخاصة إزاء تداعيات حالة الموارد.

## المقترح 4

تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية المقترح 4، الذي يتيح وقتاً كافياً لتنظيم دورات مادية لجماعات العمل قبل خمسة أيام من الجلسة العامة.

## المقترح 5

إن الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تؤيد المقترح 5. وتوجد لدى أفرقة المهام اختصاصات أكثر توجهاً وهي تُحَلُّ بمجرد استكمال المهمة المنوطة بها. وفي الماضي القريب حققت أفرقة المهام نتائج طيبة (مثال TTFBT، TFFJ، TFAF)

## المقترح 6

وتؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية الاستعراض المنتظم لاختصاصات الهيئة الفرعية. ويمكن لمُزَجِّ اللجان أن يكون مناسباً في حالات معينة وأن كان ينبغي لهذا المزج أن يتم بعناية حيث أنه يمكن أن يؤدي إلى وجود لجان ذات نطاق واسع أكثر مما ينبغي، كمثال اللجنة المعنية بالأمن الغذائي للإنتاج الحيواني الذي يمكن أن يغطي مجالات شديدة الاختلاف من قضايا العقاقير البيطرية إلى علف الحيوان والنظافة.

## المقترح 7

تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية المقترح 7. وثمة حاجة حقيقية إلى خبرة العديد من السنوات لأجل تقييم الآليات الجديدة التي نشأت مؤخراً مثال ذلك الاستعراض النقدي الذي أجرته اللجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي.

## المقترح 8

تتفق الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية مع المقترح الذي يقضى بأن المعايير الإقليمية لا ينبغي أن تتحول دائماً إلى مبادئ عالمية، وأن هذه المسألة ينبغي بحثها على أساس كل حالة على حدة وذلك بعد اعتمادها عند الخطوة 8.

## المقترح 9

تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية تبسيط الإجراءات والمصادقة عليها، وهي لهذا الغرض تشجع لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة على المشاركة النشطة في المناقشات وتنسيقها مع جميع اللجان الأخرى وأفرقة المهام الأخرى.

## المقترح 10

ترى الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية أن لجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية واستخدام النظم الغذائية الخاصة، ولجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، ينبغي أن تكون لهما دور قائد في الدستور لبحث قضاياها.

وفي العديد من المناسبات في الماضي القريب دعيت لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية واستخدام النظم الغذائية الخاصة من جانب لجان أخرى إلى تقديم مشورة علمية لها بشأن قضايا متعلقة بالتغذية. ولم تكن القاعدة العلمية التي استند إليها ردها واضحة بدرجة كافية بل أثار قلقاً لدى بعض الأعضاء والمراقبين، ولذا ينبغي للعمل المستقبلي في مجال التغذية الذي يحتاج بوضوح إلى دعم علمي واسع النطاق أن يتم بطريقة تضمن توافقه مع الفصل الوظيفي بين مُقيمي المخاطر ومدراء المخاطر: ودائماً ما يقوم أعضاء هيئة الدستور الغذائي مقام مديري المخاطر عند حضور اجتماعات هيئة الدستور الغذائي أو هيئات فرعية ذات صلة. ومن ناحية أخرى، ينبغي لأعضاء هيئة الدستور الغذائي أن يُعبروا المزيد من الاهتمام والعناية إلى إمكانية استفادة لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية من التقييمات المتوافرة علناً لتسريع عملها بشأن تقييم المخاطر التغذوية.

إضافة إلى ذلك، فإن لجان التنسيق الإقليمية يمكن أن تقدم مساهمة قيمة بشأن هذه القضايا. وقد يحتاج العمل الجاري داخل لجنة الدستور الغذائي المعنية بتوسيم الأغذية، ولجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية ونظم التغذية الخاصة ولجنة CCFL بشأن الاستراتيجية العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن النظام الغذائي الخاص والنشاط البدني والصحة إلى جدول أعمال أكثر نشاطاً لتناول قضايا التغذية.

## المقترح 11

تؤيد الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية إتباع المزيد من الصراحة من جانب الدستور الغذائي تجاه تطوير المعايير الخاصة، وهي ترى أنه يمكن تحقيق نتائج أفضل في وقت أقل. ومع ذلك ينبغي التمييز الواضح بين معايير الدستور الغذائي من ناحية، والنصوص ذات الصلة التي ترمى إلى هدفين: وقاية صحة المستهلك وتشجيع الممارسات

العادلة في تجارة الأغذية بالإضافة إلى كونها نقطة مرجعية لمنظمة التجارة العالمية، ومن ناحية أخرى المعايير الخاصة التي قد ترمى إلى الوفاء ببعض الطلبات النوعية للمستهلكين والتي تنطلق كلها من منطلق السوق.

## اليابان

### المقترح 1

سوف يكون من المفيد وضع حد أعلى لعدد دورات دستور الأغذية خلال فترة سنتين واحدة بغرض إتاحة وقت كاف للأعضاء لصياغة تعليقاتهم الرسمية رداً على الخطابات الدورية، ولكي تقوم دورات الدستور الغذائي بالمناقشة الكاملة لنتائج دورات الدستور أن "أربعين" هو عدد واقعي، غير أنه ينبغي التحلي بالمرونة لكي يتم الرد على القضايا الجديدة العاجلة. يضاف إلى ذلك أن "عشرين" يمثل عدداً مناسباً بدرجة أكبر بالنسبة لعدد الدورات المخطط لها خلال عام تقويمي واحد. غير أن ذلك ينبغي فقط أن يكون حداً إشارياً أعلى فقط.

وطبقاً لتوصيات تقييم الدستور، فإن المزيد من التأكيد يوضع على العمل الذي يجري بين الدورات عن طريق جماعات عمل أكثر من ذي قبل. وقد تم منذ ذلك الحين إنشاء عدد من جماعات العمل، وبخاصة أفرقة عمل فعلية. وعندما يكون عدد دورات الدستور تحت السيطرة، فإذا زاد عدد جماعات العمل المادية بدرجة كبيرة، فإن عبء العمل على الأعضاء لن يقل. ومن ثم لا ينبغي فقط وضع حد أعلى لعدد دورات الدستور وإنما ينبغي أيضاً وضع حد أعلى للعدد الإجمالي للاجتماعات بما في ذلك جماعات العمل المادية.

يضاف إلى ذلك، أنه عندما تتم جدولة الدورات، فينبغي إدارة التوزيع الجغرافي لأماكن الاجتماعات بصورة تمكن تلك الاجتماعات التي يشارك فيها مشاركون ذوو خبرات مماثلة أن تعقد تتابعياً ومباشرة في بلدان قريبة من بعضها البعض.

### المقترح 2

لا توافق إذا تم ترتيب المباحة بين الاجتماعات بصورة مناسبة، فإن عدداً من اجتماعات الهيئات الفرعية يزيد قليلاً عن 18 سوف يكون يسير التنظيم. أما مسألة حل أو إرجاء هيئة فرعية عند إنشاء هيئة جديدة أخرى فإن ذلك يعتمد على يسر إدارة العدد من الدورات والوفاء بالمعايير الخاصة بإنشاء هيئات فرعية.

### المقترح 3

وبصفة عامة يفضل أن تعقد الدورات بصورة متكررة الحدوث بقدر الإمكان مرة واحدة في السنة بالنسبة للكثير من اللجان، وذلك تيسيراً للتقدم في سير العمل. ومع ذلك قد تكون هناك حالات يكون طول الفترة فيها مرغوباً فيه، فمثلاً، عندما يكون من المحتمل لعدد الدورات المقرر لفترة سنتين واحدة أن يتجاوز أربعين، أو كان من الضروري



انتظار تقديم مشورة علمية بشأنه. ففي مثل هذه الحالة، قد تحتاج الهيئة إلى دعوة اللجان إلى النظر في أمر فترة فاصلة بين الدورات تدوم زمناً أطول مع النظر في نفس الوقت في مزايا ومثالب فترة أقصر تفصل بين الدورات.

#### المقترح 4

إن وضع حد أعلى لفترة انعقاد دورة من شأنه أن يزيد من كفاءة عقد الاجتماع، غير أنه ينبغي النظر في فترة السبعة أيام كهدف إشاري، ولكن ليس كحد أعلى. وهناك إمكانية أنه إذا خفضت هيئة فرعية عدد الدورات عن طريق إطالة الفترة الفاصلة بين الدورات، فإنها قد تحتاج إلى عقد دورة أطول من سبعة أيام.

#### المقترح 5

نحن نعتبر أن بلورة معيار سلع جديدة أو تنقيح المعايير القائمة يمكن أن تتم على يد اللجان السلعية القائمة. وعندما يصبح من الممكن عدم تغطية معيار جديد مقترح بواسطة لجنة سلع قائمة، فإن الأولوية يجب أن تعطى إلى إنشاء فريق مهام بدلاً من إنشاء لجنة سلع.

#### المقترح 6

يمكن استعراض اختصاصات الهيئات الفرعية عن طريق استخدام الاستعراض النقدي الحالي من جانب اللجنة التنفيذية التي تقدم المشورة بشأن إنشاء اللجان وأفرقة المهام وحلها. وينبغي لهذه القضية، في الاستعراض الشامل الجديد التالي (المقترح 7) أن تُدرس بتأنٍ في ضوء تقييم للاستعراض النقدي.

#### المقترح 7

نحن نتفق مع فكرة إجراء استعراض شامل تال بعد عام 2011. فبالنظر إلى عبء العمل الثقيل الملقى على عاتق اللجنة المعنية بالموضوعات العامة، ينبغي للاستعراض أن يقيم أيضاً وبعناية فعالية الاستعراض النقدي في تيسير عمل تلك اللجان.

#### المقترح 8

إذا نُقِلَ مشروع معيار إلى لجنة للسلع من لجنة التنسيق بعد الخطوة 5، فإن المزيد من العمل قد يسند بصورة غير متوقعة إلى لجنة السلع كما هو مبين في الفقرة 20 من الخطاب الدوري. يضاف إلى ذلك، أنه يمكن للقضايا التي تكون لجنة التنسيق قد تناولتها أن تثار من جديد داخل لجنة للسلع وعندئذٍ تتكرر نفس المناقشة. وليست هذه طريقة كفؤة لتطوير المعايير. لذلك فنحن نوافق على أن يركز عمل لجان التنسيق على تطوير معايير إقليمية. أما تحويل معيار إقليمي إلى معيار دولي فيجب أن ينظر فيه فقط عقب اعتماده عند الخطوة 8. وينبغي لعملية التحويل هذه أن ينتبها إجراء صياغة معايير الدستور والنصوص ذات الصلة المباشرة: فتقدم لجنة سلع ذات صلة مقترح عمل جديد إلى

الهيئة، وبعد اعتماد هذا المقترح تبدأ لجنة السلع في صياغة معيار دولي بالاستفادة من المعيار الإقليمي المعتمد كمشروع مقترح.

### المقترح 9

نحن نوافق على تشجيع إجراء المزيد من المناقشات فيما بين اللجان ذات الصلة. فعند تقديم مشروع معيار، أو تقديم نص من لجنة إلى لجنة أخرى للمصادقة عليه قبل اعتماد اللجنة له، فيجب على اللجنة التي لديها وظيفة المصادقة أن تقتصر على المسائل الداخلة في صميم اختصاصاتها. وينبغي للجنة المزودة بوظيفة المصادقة أن تراعى الدراية التقنية للجنة التي طورت المشروع ولا ينبغي لها أن تعدل في المسألة التي لا تقع ضمن اختصاصاتها

### المقترح 10

إن الاختصاصات الحالية للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية والنظم الغذائية الخاصة CCNFSDU كافية لأداء المهام الفورية والمستقبلية ذات الصلة بالتغذية.

### المقترح 11

نحن نوافق على هذا المقترح. ومع ذلك، ينبغي جمع المعلومات فقط عن المعايير الخاصة ذات الصلة بالدستور، والمطبقة على المستوى الدولي، إذ ينبغي انتقاء هذه المعايير بعناية لتفادي توليد أعمال غير ضرورية للأمانة.

### نيوزيلندا

### تعليقات عامة

ترحب نيوزيلندا وتدعم الاستعراض الحالي لهيكل اللجان واختصاصاتها لأجل تحسين الكفاءة الكلية للدستور الغذائي. وينوء كل الأعضاء تحت عبء الاجتماعات الكثيرة، ويعانون من الضغوط الناتجة عن كثافة العمل. إن التزايد المتنامي لجماعات العمل (المادية والإلكترونية) تضيف إلى هذه الضغوط.

وفيما يتعلق بالعمل في مجال السلع فإن نيوزيلندا تعتقد أن جميع اللجان الحالية المعنية بالسلع ينبغي حثها على استكمال برنامج عملها بأسرع ما يمكن وأن ترجأ، وأنه لا يجب القيام بأي عمل جديد من جانب اللجان الحالية، وأن يتم تناول هذه الأعمال في المستقبل باستخدام آلية فريق المهمة. ويمكن مساعدة ذلك بعدم قبول أي عمل جديد للجان القائمة حالياً، ثم تجميع هذا العمل في إطار فترة محددة من الوقت لكي تقوم بها فرق مهام محددة.

ومن حيث الإصلاحات المستقبلية، فإن نيوزيلندا تواصل إتباع وجهة النظر القائلة بأن ثمة تحدياً جوهرياً يواجه الدستور الغذائي، وأن هذا التحدي ليس معنياً فقط بالهيكل ولكن أيضاً بتحديد الأولويات وتحسين الإشراف الإستراتيجي وإدارة المعايير. وفي هذا السياق، اتخذت الهيئة عدداً من الخطوات الملموسة مثل:

- وضع معايير منقحة للعمل الجديد
- وضع إجراءات للاستعراض النقدي ورصد التقدم في العمل، و
- إعطاء اللجنة التنفيذية دوراً جديداً في مجالات الإدارة الاستراتيجية وإدارة المعايير لأجل تحسين الإشراف على العمل والمضي به قدماً.

وتتمثل الأولوية الفورية والتحدي في ضمان التنفيذ الفعال لهذه المبادرات.

وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة الواردة في ورقة الأمانة (CL 2006 /29-CAC) تقدم نيوزيلندا التعليقات

التالية:

**المقترحان 1 و2:** يدعو هذان المقترحان إلى وضع حد أعلى لعدد الاجتماعات واللجان الموجودة. ومع ذلك فإن نيوزيلندا لا تحبذ وضع حدود اعتبارية على عدد الاجتماعات أو اللجان التي يمكن أن تكون موجودة في أي وقت من الأوقات. ونحن نعتقد أن الهيئة ربما تكون قد وصلت إلى الذروة من حيث عدد الاجتماعات. ونحن نرى أن تلك الاجتماعات وان كانت ذات مغزى من حيث العدد فهي ضرورية لتنفيذ برنامج عمل الهيئة وهيئاتها الفرعية. ويجب على الهيئة أن تتناول المشاكل الدفينة بطرق أخرى. فقد نشأت المشاكل الحالية من خلال توليفة من العوامل من بينها إنشاء فريق مهام جديد، وازدياد تواتر اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية وكذلك ازدياد وتيرة اجتماعات بعض اللجان المعنية بالموضوعات العامة.

**المقترح 3:** تؤيد نيوزيلندا مرمى هذه التوصية، وتود أن ترى اللجان تجتمع مرة في السنة، وهي بعامه اللجان الأفقية – لكي تنظر في تواتر الاجتماعات. ويقدر ما لهذا العمل من فائدة عملية بقدر ما يجب حث اللجان على بحث جدوى توزيع الدورات شريطة ألا ينال ذلك من التقدم المحرز في العمل. وتعتقد نيوزيلندا أنه قد يكون هناك مجال لبعض اللجان لأن تنتقل إلى دورة اجتماعات مدتها 18 شهراً بدون حدوث أي تأثير كبير على تقدم العمل، غير أن ذلك: توقف على عدم تغيير اجتماعات الهيئة واللجنة التنفيذية.

**المقترح 4:** الوقت الذي تستغرقه اجتماعات الدستور. ترى نيوزيلندا من حيث المبدأ أن ثمة مزية في التوصية بضرورة قصر الفترة التي تستغرقها اجتماعات الدستور على 7 أيام كحد أقصى ومن المهم أن تبذل اللجان قصارى جهدها لتسيير أعمالها بأكبر قدر ممكن من الكفاءة وسرعة الإنجاز، وتؤيد نيوزيلندا هذا المقترح. وثمة تعليق واحد تريد نيوزيلندا أن تبديه في هذا السياق هو الفرصة المتاحة للاستفادة بدرجة أكبر من الوقت، وبخاصة فيما يتعلق بالوقت الذي يُنفق على اعتماد التقارير. وينبغي لهيئة الدستور الغذائي أن تعمل جاهدة نحو إصدار تقارير تُعنى أكثر ما تُعنى بالنتائج.

**المقترح 5:** ونيوزيلندا من المؤيدين الثابتين لنموذج فريق المهام لتسيير عمل لجنة الدستور. ونحن نواصل تأييد توصية فريق التقييم التي تقضى بحث جميع اللجان المعنية بالسلع على استكمال عملها في أسرع وقت ممكن ثم إرجائها، وينبغي مناقشة العمل المستقبلي عبر آلية فريق المهام.

**المقترح 6:** لقد ظل الهيكل الحالي للدستور وتقسيم العمل على أساس موضوعي سلعي/عام دون تغيير إلى حد كبير منذ إنشاء الدستور. وتتفق نيوزيلندا على أنه قد يكون هناك مجال لبعض ترشيد/إعادة تجميع اللجان المعنية بالسلع طبقاً لمجموعات تنوعية، غير أن أي تغيير في هذا المجال قد تترتب عليه تداعيات محتملة بالنسبة للأطراف من حيث ما يتعلق بالتمثيل. ونحن نعتقد أن أنسب استراتيجية للإصلاح هي استكمال العمل الحالي الخاص بالسلع بأسرع ما يمكن إنجازها واعتبار التجميعات الجديدة المحتملة في سياق العمل الجديد.

**المقترح 7:** توافق نيوزيلندا على أنه قد يكون من المناسب تأخير أي بحث لقضايا الإصلاح الهيكلي (ولاسيما فيما يتعلق باللجان المعنية بالسلع) حتى يُكتشف المزيد من المعلومات بشأن فعالية وظائف الاستعراض النقدي وإدارة المعايير للجنة التنفيذية.

**المقترح 8:** ونيوزيلندا لا تحبذ المعايير الإقليمية نظراً لقيمتها المحدودة ووضعيتها لدى منظمة التجارة العالمية. والدستور الغذائي بصدده تطوير معايير دولية للاستخدام الأوسع نطاقاً. إن تطوير معايير إقليمية يتناقض مع هذا الهدف.

**المقترح 9:** تؤيد نيوزيلندا استعراض العلاقة بين اللجان المعنية بالسلع واللجان المعنية بالمواضيع العامة وذلك لتوضيح إجراءات المصادقة وتسريع اعتماد المعايير. ويمكن تفادي بعض المشاكل الجارية من خلال التمسك الأكثر صرامة بالأحكام الأفقية وتفادي الانحرافات التي يوجد بشأنها توافق ولو ضئيل في الآراء أو لا يوجد.

**المقترح 10:** تعتقد نيوزيلندا أن الدستور الغذائي يضطلع بدور مستمر في مجال التغذية وهي تؤيد عمل لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية والنظم الغذائية الخاصة. وعمل الدستور الغذائي في هذا المجال يحتمل أن يزداد بظهور نواتج جديدة ذات خصائص غذائية زائدة. ويضاف إلى معالجة قضايا الصحة والأمن المهمة الحاجة إلى تناول قضايا الوسم ذات الصلة.

**المقترح 11:** نيوزيلندا تؤيد هذا المقترح. ويحتاج الدستور إلى تحسين المعالجة للمعايير الخاصة ولاسيما تلك المعايير التي تتقاطع عبر عمل الدستور. ومثل هذه المتابعة لازمة لتحسين إدراك التعارض المحتمل والأحكام المتناقضة في المعايير الخاصة، ولتأكيد دوره كهيئة دولية بارزة لمعايير الأمن الغذائي.

باراغواي

**المقترح 1**

لا تؤيد باراغواي وضع حد أعلى لعدد دورات الدستور الغذائي لكل فترة سنتين ولو فقط كدليل على تطور العمل.

وينبغي أن يرتهن عدد دورات كل هيئة فرعية تابعة للهيئة بعدد البنود وبمحتوى جدول أعمالها. ولذلك ينبغي إيلاء العناية لإمكانية تأجيل دورات الهيئات الفرعية التي توجد على جدول أعمالها بنود قليلة مرجأة.

## المقترح 2

ترى باراغواي أن عدد الهيئات الفرعية يجب أن يعكس العمل التقني المرجأ الذي اعتمده الهيئة، ولذلك فهي لا تؤيد وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية التي يمكنها التعايش معاً في أي وقت لأجل تفادي حدوث زيادة في عدد دورات الدستور التي يمكن اتخاذها كمرجع.

وهي تقترح أن تنظر جدولة الدورات في إمكانية عقد اجتماعات متزامنة للجان تنسيق الدستور أو اللجان المعنية بالسلع غير ذات الصلة مثل اللجنة المعنية بالأسماء ومنتجات الأسماك واللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان.

## المقترح 3

تعتبر باراغواي أن تواتر دورات الهيئات الفرعية للهيئة يجب أن يرتهن بجدول أعمالها وتواتر اجتماعاتها.

إن عقد اجتماعات مادية لجماعات العمل قبل الدورة مباشرة يمكن أن يفيد في علاج القضايا التي ليست على درجة كبيرة من الخلافية ولكنها تستغرق وقتاً كبيراً في الجلسات العامة. وفيما يتعلق بالبنود الخلافية، فإن من الصعب التوصل إلى حلول توفيقية داخل جماعات العمل وهي الحلول التي تصبح مع ذلك محل احترام من جميع الأعضاء في الجلسة العامة.

## المقترح 4

وتبعاً لجدول الأعمال، توافرت هناك حالات ناجحة لتغيير الشكل المعياري للاجتماعات (اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان واللجنة المعنية بالفاكهة والخضر، الخ) وذلك عن طريق تمديده قليلاً، مثلاً إلى سبعة أيام عمل/حقيقية.

## المقترح 5

باراغواي تؤكد هذا المقترح.

## المقترح 6

باراغواي تؤكد هذا المقترح.

## المقترح 7

باراغواي لا ترى غضاضة في تفحص هياكل واختصاصات الهيئات الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي لكي تتخذ مقررات على أساس كل حالة على حدة. ويمكن القيام مؤقتاً بإدخال تغييرات طفيفة يمكن أن تحدد ما إذا كانت التغييرات الكبيرة لازمة أم لا.

## المقترح 8

وهناك حاجة إلى النظر في الطبيعة الدولية أو الإقليمية للتجارة في السلع لأجل اتخاذ القرارات. وينبغي اتخاذ المقررات على أساس كل حالة على حدة، مع دراسة كاملة للحاجة إلى معيار دولي ولعبء العمل الذي تضطلع به اللجان في جميع أنحاء العالم. وينبغي لمثل هذا الفحص أن يتم على يد اللجنة التنفيذية للهيئة في إطار الاستعراض النقدي لمقترح الذي يرمى إلى تمديد نطاق المعيار إلى المستوى الدولي.

## المقترح 9

باراغواي تؤكد هذا المقترح.

## المقترح 10

على الرغم من أن باراغواي تعترف بأهمية القضايا التغذوية، فينبغي للمقررات أن تنبني على معايير الهيئة الخاصة بتحديد أولويات العمل، أو بعبارة أخرى تحديد أولويات قضايا الأمن الغذائي ومعايير السلع التي تهتم البلدان النامية.

ولا تزال هناك قضايا أمن غذائي أساسية لم يبت فيها وتحتاج إلى تحديد أولوياتها في ضوء نقص الموارد اللازمة لإجراء تقييمات مخاطر.

## المقترح 11

باراغواي تؤيد هذا المقترح.

بيرو

## المقترح 1

بيرو لا تؤيد وضع حد أعلى لعدد دورات الدستور لكل فترة سنتين، ولو فقط كمؤشر لتطور الأعمال.

وبيرو تعتبر أن عدد الدورات التي تعقدها كل هيئة فرعية تابعة للهيئة يجب أن يتحدد طبقاً لعدد بنود ومحتوى جدول أعمالها. وهكذا ينبغي إيلاء عناية إلى إمكانية تأجيل دورات الهيئات الفرعية التي يوجد على جدول أعمالها عدد ضئيل من البنود المعلقة.

## المقترح 2

تعتبر بيرو أن عدد الهيئات الفرعية ينبغي أن يعكس العمل التقني المعلق الذي اعتمده الهيئة. ومن ثم فهي لا تؤيد وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية النشطة التي يمكن أن تتعايش معاً في أي وقت لتفادي ازدياد عدد دورات الدستور التي يمكن مع ذلك أن تكون بمثابة المرجع.

وتقترح بيرو أن تنظر عملية جدولة الدورات في إمكانية عقد اجتماعات متزامنة للجان التنسيق التابعة للدستور، واللجان المعنية بالسلع غير ذات الصلة مثل اللجنة المعنية بالأسمك وبمنتجات الأسماك واللجنة المعنية بالألبان وبمنتجات الألبان.

### المقترح 3

ترى بيرو أن تواتر دورات الهيئة الفرعية التابعة لهيئة الدستور يجب أن يعتمد على جداول أعمالها ومدى عجلة عملها.

وبيرو تعلم من التجربة أن عقد أفرقة عمل مادية مباشرة قبل دورة ما، يمكن أن يفيد في تناول القضايا التي ليست خلافية بدرجة كبيرة، ولكنها تستغرق وقتاً طويلاً في الجلسات العامة. وفيما يتعلق بالقضايا الخلافية، فإن من الصعب التوصل إلى حلول توفيقية داخل أفرقة عمل تكون عندئذ محل احترام من جانب جميع الأعضاء في الجلسة العامة.

### المقترح 4

وتشير بيرو إلى أنه - تبعاً لجدول الأعمال - كانت هناك حالات نجاح في تغيير الشكل المعياري للاجتماعات (اللجنة المعنية بالألبان ومنتجات الألبان، واللجنة المعنية بالفاكهة والخضر المصنع، الخ) عن طريقة تمديدها قليلاً - مثلاً إلى سبعة أيام عمل/أيام حقيقية.

### المقترح 5

بيرو تؤيد هذا المقترح.

### المقترح 6

بيرو تؤيد هذا المقترح.

### المقترح 7

لا ترى بيرو أي غضاضة في تفحص هياكل واختصاصات الهيئات الفرعية التابعة لهيئة الدستور الغذائي لاتخاذ مقررات على أساس كل حالة على حدة. ويمكن القيام مؤقتاً بإدخال تغييرات صغيرة يمكنها أن تساعد في البت فيما إذا كانت التغييرات الكبيرة لازمة.

### المقترح 8

وتشير بيرو إلى الحاجة إلى اعتبار الطبيعة الدولية أو الإقليمية لتجارة السلع بالنسبة لصنع القرارات. إذ ينبغي اتخاذ القرارات على أساس كل حالة على حدة مع بحثٍ متأنٍ للحاجة إلى معيار دولي ولعبء العمل للجان في جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يتم هذا الفحص بواسطة اللجنة التنفيذية للهيئة في إطار الاستعراض النقدي لمقترح تمديد نطاق معيارٍ ما إلى المستوى الدولي.

**المقترح 9**

تؤيد بيرو هذا المقترح.

**المقترح 10**

على الرغم من أن بيرو تقر بأهمية قضايا التغذية، فإن القرارات يجب أن تبنى على معايير الهيئة لتحديد أولويات قضايا الأمن الغذائي والمعايير السلعية ذات الاهتمام بالنسبة للبلدان النامية.

وتشير بيرو إلى أنه لا يزال هناك قضايا أمن غذائي معلقة وتحتاج إلى تحديد أولوياتها نظراً لنقص الموارد اللازمة لعمل تقييمات مخاطر.

**المقترح 11**

وبيرو تؤيد هذا المقترح.

**الولايات المتحدة الأمريكية****تعليقات عامة**

تؤيد الولايات المتحدة تعزيز وظيفة إدارة المعايير التي تقوم بها اللجنة التنفيذية بما في ذلك المحاسبية الأفضل من جانب لجان الدستور، واستعراض نقدي أشد دقة لوثائق المشروعات الخاصة بنيويورك. وتؤيد الولايات المتحدة بصفة عامة الهدف المتمثل في تقليل عدد اجتماعات الدستور مع الإبقاء على تلك الاجتماعات قصيرة ومركزة. وتؤيد الولايات المتحدة تحسين ترتيب الأولويات بالنسبة للعمل الذي يتم داخل الدستور إلى جانب تخطيط إستراتيجي أكثر تركيزاً. وينبغي للأمن الغذائي أن يكون الأولوية الأولى للدستور.

وتعتقد الولايات المتحدة أيضاً أنه ينبغي للجنة التنفيذية أن تكون لها وظيفة إدارة اللجان، ووظيفة إدارة المعايير. كذلك فالمقترحات السبعة الأولى تتناول الإدارة الشاملة للجان، وإذا أخذت هذه الأمور دفعة واحدة فيمكن اعتمادها من جانب الهيئة كمبادئ توجيهية لإدارة اللجان وذلك لإدماج الدليل الإجرائي في كتيب الدستور. واستناداً إلى التعليقات التي وردت رداً على رسالة الرئيس الدورية، يمكن للهيئة أن تتطلب إلى أمانة الدستور تطوير ورقة مناقشة تُوجه لجانة الدستور المعنية بالمبادئ العامة.

**تعليقات على المقترحات المحددة****المقترح 1**

تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية وضع حد أعلى لعدد اجتماعات الدستور خلال فترة السنتين أو خلال عام واحد على أساس الفهم أن هذا العدد إشاري ويخضع للتعديل الطفيف المبرر إذا استجبت حاجات ملحة يجب على الدستور معالجتها، وإذا توافرت الموارد للبلدان، ولأمانة الدستور لتنفيذ أعمال إضافية.



وتقترح الولايات المتحدة الأمريكية أن تُجرى مناقشة لإدارة أعداد جماعات العمل لما بين الدورات. وغالباً ما تكون جماعات العمل فعالة للغاية في صياغة النصوص، غير أن حضور اجتماعات جماعات العمل لما بين الدورات يلقي بعبء آخر على موارد الأعضاء وعلى موارد الحكومات المضيفة.

وتناقش الفقرة 8 من CAC - CL 2006/29 تأثير لأعداد المتزايدة للاجتماعات على موارد أمانة الدستور. وبينما تبحث الهيئة مسألة الحفاظ على الموارد، فإن الأمانة قد ترغب في التفكير ملياً بشأن اتفاق مواردها الخاصة. فمثلاً، مع تزايد استخدام وسائل التسجيل والتقارير المتولدة بواسطة الحاسوب يكون من الضروري إرسال نفس الأعداد من موظفي الأمانة إلى اجتماعات اللجنة كما جرت العادة في الماضي؟

## المقترح 2

تؤيد الولايات المتحدة وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية النشطة، على أساس نفس الفهم المعبر عنه رداً على المقترح 11 ألا وهو العدد الإشاري. وفيما يتعلق بالحد من عدد اللجان النشطة ينبغي استعراض برنامج العمل داخل اللجان المعنية بالسلع بغرض خلق فريق مهام محدود المدة لاستكمال مشروعات محددة. وينبغي لهذه المشروعات الجديدة أن تحدد أولوياتها بواسطة عملية استعراض نقدي وبالتشاور مع اللجنة التنفيذية. وفيما يتعلق بدور إدارة المعايير، ينبغي للجنة التنفيذية أن تطلب مزيداً من المساءلة من اللجان عقب التوصية العامة التي تقدم من الدورة الـ 55<sup>2</sup>.

وتشير الولايات المتحدة إلى أنه أثناء أحدث دورة للجنة (التاسعة والعشرين) تم الاتفاق على إنشاء فريقين مهمات. وهو ما يفيد بأن وضع حد أعلى ثابت لعدد الهيئات الفرعية هو عمل فريق مهام جديد أو لجنة، وأن إحدى الهيئات الفرعية النشطة القائمة يجب بالضرورة أن يُوقف نشاطها.

وسوف تثير الولايات المتحدة قضية إضافية أيضاً تتمثل في توقيت الاجتماعات. ويتمثل الموقف الحالي في أن العديد من الاجتماعات قد جُذول خلال فترة زمنية قصيرة للغاية. فمثلاً هناك في هذا العام 6 اجتماعات مهمة للغاية تعقد في مارس/آذار وفي الأسبوع الأول من مايو/أيار. ويمكن للدستور أن يكون منظمة أكثر كفاءة تباعد بصورة أفضل بين الاجتماعات، بما في ذلك اجتماعات تنعقد في فترات تعتبر حالياً خارج مواسم الاجتماعات OFF-LIMITS (أي يوليو/تموز، أغسطس/آب وأوائل سبتمبر/أيلول)

## المقترح 3

تعتقد الولايات المتحدة أن هذا المقترح يجب أن ينظر إليه على أساس كل لجنة على حدة. بينما بالنسبة لبعض اللجان قد تكون الفترة الطويلة بين الدورات ذات تأثير ضئيل أو بدون تأثير على برنامج العمل، وبالنسبة للجان الأخرى قد تكون النتيجة هي تمديد الوقت الضروري لبلورة المعايير، مما يزيد قدرة الدستور ضعفاً على الاستجابة للمطالب المتغيرة للأمن الغذائي وتجارة الأغذية للأعضاء ولأصحاب المصالح. وتشير الولايات المتحدة إلى أن أي لجنة في حد ذاتها قد لا تكون غير منحازة بالكامل للحكم على الوتيرة التي ينبغي أن تسير بها الاجتماعات. وعادة عندما تُسأل

<sup>2</sup> الدورة الـ 55 للجنة التنفيذية لهيئة الدستور الغذائي: "إذا كان التقدم بطيئاً أو توافق الآراء غير محتمل التوصل إليه، فإنه يُنظر في الخيارات التالية: إعادة تعريف تضييق نطاق النص، والتركيز على المجالات التي يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها، ووقف النظر في القضية لفترة من الوقت: أو وقف العمل"

اللجان فإنها تطلب عقد اجتماعات أكثر تواتراً ولدورات أطول. ويمكن النظر في التوصيات المتعلقة بالطول المناسب للفترات الفاصلة بين الدورات بالنسبة للجان كجزء من دور اللجنة التنفيذية في إدارة اللجان. ومع ذلك فملخص القول، إن الولايات المتحدة تعتقد أن الجمع بين الترتيب الأفضل لأولويات العمل، والمحاسبة الأفضل من جانب رؤساء اللجان، وتعزيز دور إدارة المعايير الذي تضطلع به اللجنة التنفيذية من شأنه أن يسهم بدرجة أكبر في كفاءة الدستور.

#### المقترح 4

تعتقد الولايات المتحدة أن الحكومات المضيفة يجب أن تعمل جاهدة على استبقاء فترات دورات الدستور داخل نطاق السبعة أيام. ومع ذلك، وإدراكاً منها للعمل المهم الذي يتحقق غالباً داخل اجتماعات فرقة العمل التقنية ذات التوجه المحدد قبل الجلسات العامة، والذي ينتج عنه تسريع وتيرة عمل اللجنة، فإن الولايات المتحدة تُحبذ أن تتحلى الحكومات المضيفة ببعض المرونة في هذا الصدد.

وتشعر الولايات المتحدة الأمريكية بالقلق إزاء اتجاه ظهر أخيراً نحو التعجل الشديد في اعتماد التقارير. ولأن التقرير شديد الأهمية، فيجب أن يُترك وقت كافٍ لإجراء اعتماد دقيق وعادل للتقرير حتى ولو أدى ذلك إلى تشغيل المترجمين الفوريين يوماً كاملاً في اليوم الأخير للاجتماع. وقد ينظر الدستور في المقترحات التالية التي قد تخلق وقتاً أطول للمناقشة (1) أن اجتماعات الدستور تبدأ تقليدياً في الساعة العاشرة صباحاً في اليوم الأول. ويمكن للجان أن تعتبر الساعة التاسعة وقت البدء، وتشجيع المشاركين على التسجيل قبل ذلك. (2) أن تبدأ الاجتماعات عادة بكلمة ترحيب من جانب مسؤول أو أكثر. ويمكن للدستور أن ينظر في المبادئ التوجيهية التي قد تختصر كلمات الترحيب (مسؤول البلد المضيف، منظمة الأغذية والزراعة ومسؤول منظمة الصحة العالمية، الخ) لمجموع 10 دقائق، على أن يبدأ تناول البند من جدول الأعمال فوراً بعد ذلك. (3) وتخصص دورات لجنة الدستور الغذائي تقليدياً يوماً كاملاً لإعداد التقرير. ونظراً لأن التقارير يتم وضعها على الحواسيب أثناء سير العمل في المؤتمر، فإن نصف يوم قد يكفي لإعداد التقارير، مع إعطاء اللجنة نصف يوم آخر للمناقشة.

#### المقترح 5

تؤيد الولايات المتحدة تبسيط عمل اللجان المعنية بالسلع. وينبغي القيام بالعمل الجديد فقط بعد أن تكون ضرورة واضحة ومهمة وطويلة الأجل قد تحددت، وعندما يكون من المتوقع توافر موارد كافية. والولايات المتحدة لا تؤيد إنشاء لجنة لإدارة المعايير، فهذا الدور يسند بأفضل صورة إلى اللجنة التنفيذية. وتوصي الولايات المتحدة بإجراء مناقشة كاملة في كل دورة للجنة المعنية بالسلع لحالة قائمة الأولويات، بما في ذلك تقديم واستعراض وثائق مشروع في ضوء متطلبات الدستور الحالية. أما العمل الذي كان قد اعتمد قبل إدخال التغييرات في إجراءات العمل الجديد، ولكن لم يتم البدء فيه أو استكمالها فيجب أن تقوم اللجنة باستعراضه في ضوء وثيقة مشروع جديدة وإجراءات الاستعراض النقدي الحالية. وتعتقد الولايات المتحدة أن قراراً بتنقيح معيار ما يجب ألا يبدأ إلا بعد أن يبين استعراض نقدي مدى الحاجة لمثل هذا التنقيح. وعندما يتم تعيين حاجة محددة جراً تنقيح، فإن العمل الذي يقوم به الدستور يمكن أن يتيسر إذا اقتصر مجال العمل على أوجه النقص في المعيار الحالي كما تحددها الأمانة وترد في وثيقة المشروع.

## المقترح 6

تؤيد الولايات المتحدة استعراض الاختصاصات ومشروعات العمل لكل لجنة من اللجان المعنية بالسلع، وعمل التعزيزات التي أشارت إليها الرسالة الدورية، واستعراض أولويات العمل الجاري والتحويل التدريجي للجان المعنية بالسلع إلى أفرقة مهام محددة المدة أو إلى التأجيل دون أجل مسمى.

## المقترح 7

وتؤيد الولايات المتحدة الأمريكية إجراء استعراض شامل آخر لهياكل واختصاصات اللجان عقب عام 2011 وذلك لكي ترى ما إذا كانت تحتاج إلى المزيد من التغييرات. ومن شأن مثل هذا الاستعراض أن يشمل قائمة تغييرات وضعت سنة 2002 وتقييم مدى فعاليتها.

## المقترح 8

تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية الأعمال السلعية لدى لجان التنسيق المنكبة على بلورة معايير إقليمية الطابع. إذ ينبغي لمثل هذه المعايير أن تحال إلى الهيئة لاعتمادها كمعيار دولي تابع للدستور فقط بعد أن تكون قد مرت بعملية استعراض نقدي بما في ذلك تقييم وثيقة المشروع التي تشتمل على حجم وأهمية التجارة العالمية في هذه السلعة.

## المقترح 9

تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية استمرار المناقشة بشأن العلاقات بين اللجان المعنية بالسلع واللجان المعنية بالموضوعات العامة. وفيما يتعلق بلجان الدستور المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور المعنية بملوثات الأغذية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد أنه:

- 1- ينبغي أن تكلف الهيئة لجنة الدستور المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية ولجنة الدستور المعنية بملوثات الأغذية مواصلة تطوير عملية إدماج جميع الأحكام المتعلقة بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات في المعيار العام للدستور المعنى بالمواد المضافة إلى الأغذية، والمعيار العام للدستور المعنى بالملوثات والمواد السمية في الأغذية، على التوالي.
- 2- ينبغي للجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واللجنة المعنية بالمواد الملوثة في الأغذية أن تُكَلَّفَ بتطوير التنقيحات المقترحة لدليل الإجراءات الذي تناول الإجراءات والمسؤوليات الخاصة بلجنة الدستور المعنية بالمضافات الغذائية، ولجنة الدستور المعنية بالملوثات في الأغذية، واللجان المعنية بالسلع في الدستور لصياغة مستويات الاستخدام القصوى التي يسمح بها الدستور بالنسبة للمواد المضافة إلى الأغذية والمستويات القصوى والإرشادية للملوثات والسميات التي توجد بالطبيعة وذلك في معايير الدستور الغذائي وجعل لجنة الدستور المعنية بالمعايير العامة للمواد المضافة إلى الأغذية، ولجنة الدستور المعنية بالمعايير العامة للملوثات هما المرجعين الفريدين في الدستور المعينين بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات على التوالي.

وهناك الحاجة إلى زيادة التفاعل عبر اللجان بين الهيئات الفرعية للدستور عما هو جارٍ الآن عبر وثائق "المسائل المحالة". ويمكن لذلك أن يتم عن طريق المناقشات بين رئيسي لجننتين، عن طريق أفرقة عمل مشتركة، أو عبر آليات أخرى. وتوصى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بصورة أكثر رسمية بإنشاء اجتماع رؤساء اللجان.

## المقترح 10

تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية أن الترتيب الحالي الذي يقضى بأن قيام لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية واستخدامات النظم الغذائية الخاصة بتنسيق أعمال التغذية في الدستور في حدود اختصاصاتها أمرٌ مناسب، وتوافق على الحفاظ على طابعي لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية (أي لجنة معنية بالسلع تركز على الأغذية لاستخدامات غذائية خاصة وكلجنة معنية بموضوعات عامة تركز على قضايا التغذية بصورة عامة أكبر). وتؤيد الولايات المتحدة كذلك الجهود الرامية إلى ترتيب أولويات أعمال هذه اللجنة المستقبلية طبقاً لهدفي الدستور، بما في ذلك العمل لتناول مبادئ تحليل المخاطر من حيث صلتها بهدف الدستور المتمثل في حماية صحة المستهلك. وتشير الولايات المتحدة، على وجه التحديد إلى دور لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية في إدارة المخاطر التي تنجم عن الإفراط في المتحصلات من التغذية والمكونات ذات الصلة من الأغذية (وليست كاعتبارات الأمن الغذائي بالنسبة للموارد الغذائية الأخرى هي المناط الرئيسي لعمل الدستور). وكذلك المخاطر جراء المتحصل غير الكافي (وهو جانب من إدارة المخاطر خاص بالمغذيات). ومن أمثلة الأعمال السابقة والحالية الرامية إلى إدارة مخاطر المغذيات، تحديد المستويات القصوى والدنيا للمغذيات والمكونات الغذائية ذات الصلة لاستخدامها في أغذية الرضع والأطفال الصغار، ووضع معايير لتحديد المستويات القصوى من الإضافات من الفيتامينات والمعادن في الأغذية، وإيلاء الاعتبار للأمان والتوافر البيولوجي لمصادر المغذيات، ومبادئ تدعيم الأغذية، واعتبارات الأمان للمغذيات والمواد الأخرى التي هي موضوع الدعاوى الصحية، وتؤيد الولايات المتحدة أيضاً الجهود الرامية إلى زيادة التنسيق بين منظمة الصحة العالمية/منظمة الأغذية والزراعة والدستور في تحديد احتياجات المشورة والأولويات العلمية ذات الصلة بالمغذيات والمواد ذات الصلة عبر مشاورات الخبراء المشتركة بين منظمة الصحة العالمية/منظمة الأغذية والزراعة وغيرها من الوسائل. وتشير الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً إلى أن " حماية صحة المستهلك " هي مجال يشوبه التداخل بين مرامي الدستور والاستراتيجية العالمية للنظام الغذائي الخاص، والنشاط البدني والصحة، ومن ثم يؤيد النظر في العمل المستقبلي داخل لجنة الدستور المعنية بالدستور المعنية بالتغذية والأغذية، ولجنة الدستور المعنية بوسم الأغذية، بما يتمشى مع هذا المرمى المشترك.

## المقترح 11

وإقراراً لوضعية الدستور الغذائي داخل منظمة التجارة العالمية، فإن الولايات المتحدة تساورها هواجس بشأن هذا المقترح من حيث أنه قد يؤدي إلى تفويض الدستور الغذائي. ومن ناحية أخرى، فإن الاتجاه نحو تطوير معايير خاصة تستجيب لهواجس التكنولوجيات المستجدة وهواجس الأمن الغذائي البازغة ليؤيد الحاجة إلى قيام الدستور بتطوير عملية أكثر كفاءة. وتعتقد الولايات المتحدة أن إجراء مناقشة أكثر اكتمالاً لهدف ومحتوى هذه التوصية قد تكون أمراً مهماً قبل البدء في هذا الاستعراض المقترح.

## المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الحكومية

### عدد اجتماعات الدستور الغذائي

#### المقترح 1

يؤيد المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية هذا المقترح المهم لتحديد الموارد المالية وموارد الأمانة. ونحن نؤيد أيضاً تحسين المبادئ بين دورات اللجان بحيث يجتمع الكثير من اللجان الأفقية (CCFL و CCPR)، (CCFA، CCGP، CCCF) التي لها جداول أعمال ثقيلة في نيسان/أبريل - مايو/أيار الواحدة تلو الأخرى مما يحتاج إلى الكثير من الموارد.

#### المقترح 2

يؤيد المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية هذا المقترح. ونحن نؤيد توجيه موارد الدستور على اللجان الأفقية، ونقترح إجراء استعراض لجميع اللجان المعنية بالسلع لنقرر ما إذا كان يمكن إدارتها باستخدام أفرقة مهام محدودة المدة.

### الفترات الفاصلة بين الاجتماعات

#### المقترح 3

يعتبر المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية أن هذا الخيار يجب أن يُستخدم فقط عندما يتضح أنه لا يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه لإصدار معيار، وإلا أصيبت فاعلية الدستور بالضرر. وهناك بصفة عامة بند أو أكثر من بنود جدول الأعمال يكون من الصعب حلها. وينبغي لتلك اللجان أن تبحث الآلية المقترحة وأن تستخدم فترات فاصلة أطول بين الدورات لهذه المواضيع المحددة، وكذلك استكشاف استخدام جماعات العمل.

### مدد الاجتماعات

#### المقترح 4

يشير المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية إلى أن بعض اللجان مثل (CCFAC) عقدت في الماضي العديد من اجتماعات جماعات العمل قبل جلساتها العامة. وكانت جلسات جماعات العمل المادية تلك على جانب من الأهمية لتسريع المناقشات أثناء الجلسات العامة ونحن نتفق على أن الهدف ينبغي أن يكون عقد الجلسات خلال سبعة أيام.

### إدارة الأعمال الخاصة بالسلع

#### المقترح 5

يؤيد المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية بقوة هذا المقترح ويتجه نحو إنشاء أفرقة مهام محدودة المدة لإدارة قضايا السلع.

**المقترح 6**

يؤيد المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية، ويقترح بدء الاستعراض بلجان السلع.

**المقترح 7**

يؤيد المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية هذا المقترح.

**المقترح 8**

يقترح المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية هذا المقترح ولكنه يعترف أن كل مبادرة عمل ينبغي أن تمر بعملية استعراض نقدي تشمل تقييم وثيقة مشروع. ونحن نلاحظ أن الكثير من الأغذية الإقليمية يتم تداولها تجارياً على الصعيد الدولي بسبب هجرة السكان من بلدانهم الأصلية إلى مناطق أخرى.

**العلاقات بين اللجان****المقترح 9**

يؤيد المجلس الدولي بقوة استعراض العلاقات بين اللجان المعنية بالسلع واللجان المعنية بالموضوعات العامة. ونحن نعتقد أنه ينبغي إعطاء الأولوية إلى اللجان الأفقية.

**تاريخ الأعمال المتعلقة بالتغذية لدى الدستور الغذائي****المقترح 10**

يعتبر المجلس الدولي لرابطات المشروبات غير الكحولية أن الهيكل الحالي يكفى الدستور لأداء المهام ذات الصلة بالتغذية. ونحن نلاحظ أن عمل لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية واستخدامات النظم الغذائية الخاصة قد يركز على معايير معينة بشأن الأغذية الداخلة في استخدامات نظم غذائية خاصة، وأن جهداً كبيراً قد بذل على أغذية الرضع وأغذية الأطفال الصغار، بينما تلقت قضايا أخرى اهتماماً أقل نظراً لضيق الوقت، ونحن نؤيد تناول قضايا الأغذية الخاصة باستخدام فرق مهام محدودة الفترة بحيث يمكن للجنة أن تزيد من تركيزها على قضايا التغذية، مثل وضع معايير علمية للدعاوى المتصلة بالصحة.

**دور معايير الدستور الغذائي في مقابل دور المعايير الخاصة.****المقترح 11**

إن المجلس الدولي لا يعرض استخدام المعايير الخاصة كنقطة بداية للمناقشات، ولكنه يشير إلى أن بعض المعايير كتلك التابعة لمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، هي معايير جودة ولا تستند بالضرورة إلى اعتبارات التجارة الدولية وأمان المستهلك التي هي بؤرة اهتمام الدستور.

## المنظمة العالمية للسكر

بالإشارة إلى **المقترح 10**، فإن المنظمة العالمية للسكر تعتبر الترتيبات الحالية التي تضم عمل لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية ونظم الغذاء الخاصة، ولجنة الدستور المعنية بوسم الأغذية ترتيبات مناسبة بالنسبة للعمل الفوري والمستقبلي المتعلق بالتغذية داخل إطار الدستور.

وينبغي للجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية، ولجنة الدستور المعنية بوسم الأغذية أن تواصلوا زيادة قضايا التغذية داخل نطاق الدستور، وأن تظلا هما اللجنتان المناسبتان لهذا العمل في حدود اختصاصاتهما. وسوف يقضى ذلك على الحاجة إلى إنشاء المزيد من اللجان وتكبد التكاليف غير الضرورية لتغطية العمل المهم الذي يمكن لكل من لجنة الدستور المعنية بالتغذية والأغذية واستخدام النظم الغذائية الخاصة، ولجنة الدستور المعنية بوسم الأغذية القيام به. وقد تناولت هاتان اللجنتان على الدوام قضايا التغذية داخل إطار الدستور ويمكن تحديد العمل المستقبلي داخل نطاق ولايتهما من أجل تناول المزيد من القضايا

## الملحق 2

### لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أفريقيا (ALINORM07/30/28) الفقرات 14-16

14- ناقشت لجنة التنسيق المقترحة الواردة في الفقرات 1 إلى 28 من الوثيقة ALINORM 06/29/9B Part II Add.1، استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي وصلاحيات لجان الدستور الغذائي وأفرقة المهام الذي أعدته أمانة الدستور للدورة الـ 29 لهيئة الدستور الغذائي.

15- لم يكن لدى اللجنة تعليقات محددة بشأن المقترحات التي قدمت، ولكن أشير إلى أن اللحظة الحالية هي الموعد النهائي لتقديم التعليقات إلى CL 2006/29-CAC إذ تطلب إلى الحكومات والمراقبين تقديم تعليقاتهم بشأن نفس الموضوع في 31 يناير/كانون الثاني 2007 على أبعد تقدير. ودعيت البلدان إلى تقديم تعليقاتها في موعد غايته ذلك الموعد النهائي.

16- وفيما يتعلق بأحد أوجه القلق الذي ساور وفد نيجيريا بخصوص الجدول المزدحم لاجتماعات الدستور المتركة في فترات معينة من السنة، وفقد لوحظ أن تخطيط الدورات تعوقه عوامل تشمل الدورات السنوية للهيئة، وأن المقترحين أو الغرض منها هو تناول هذه المسألة.

### لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في آسيا (ALINORM07/30/15) الفقرات 16-23

#### المقترحان 1 و2

16- لم تؤيد اللجنة المقترح 1 بتحديد عدد دورات الدستور المزمعة خلال فترة السنتين، والمقترح 2 بالحد من عدد الهيئات الفرعية النشطة نظراً لأن مبررات هذا الحد ليست واضحة وقد يصعب تنفيذها في الواقع

#### المقترح 7

17- شددت اللجنة على أن الاستعراض الشامل لهيكل اللجنة يجب أن يضم جميع الهيئات الفرعية وينبغي أن يقتصر على اللجان المعنية بالسلع حيث أنه قد يكون هناك أيضاً حاجة إلى تبسيط هياكل واختصاصات اللجان الأفقية.

#### المقترح 8

18- لم تؤيد اللجنة المقترح ببدء تحويل المعايير الإقليمية إلى معايير عالمية إلا بعد اعتمادها نهائياً من جانب الهيئة، حيث أن ذلك قد ينجم عنه حالات تأخير كبيرة ويكون متعارضاً مع الهدف العام المتمثل في زيادة كفاءة



وأهمية عمل الدستور. وأوضح العديد من الوفود أن معظم السلع ذات الأهمية الإقليمية يجرى تداولها تجارياً على الصعيد الدولي أيضاً. وشددت على الحاجة إلى معايير دولية، ولاسيما في إطار اتفاقي التدابير الصحية والقيمة النباتية التابعة لمنظمة التجارة العالمية، واتفاق الحواجز التقنية للتجارة. واقترحت البدء في صياغة معايير ذات أهمية إقليمية داخل لجان التنسيق نظراً لخبرتها النوعية، وللانتهاء منها في شكل معايير دولية داخل لجنة السلع المختصة بعد الخطوة 5، الأمر الذي يتوافق مع الممارسة الحالية ومع إجراء الصياغة. ومن ثم وافقت اللجنة على التعديل التالي للمقترح 8.

19- "يجوز أن يوكل إلى لجان التنسيق بدء العمل بشأن معايير السلع التي تحتاج إلى خبرات من الإقليم حتى الخطوة 5 ويمكن لمشروع المعيار عندئذ أن يخضع للمزيد من الفحص من جانب لجنة السلع المعنية وأن يقدم إلى الهيئة لاعتماده بصفته معياراً عالمياً النطاق".

## المقترح 10

20- وافقت اللجنة على أنه ينبغي للجنة المعنية بالتغذية والأغذية لاستخدامات النظام الغذائي الخاص/أن تواصل عملها طبقاً لاختصاصاتها الحالية وذلك لتغطية مجالات العمل التالية: وضع المعايير، تقديم المشورة بشأن قضايا التغذية، وتنفيذ الاستراتيجية العالمية بشأن النشاط البدني للنظام الغذائي التابعة لمنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع اللجنة المعنية بوسم الأغذية حسبما يتطلبه الحال.

## المقترح 11

21- أعربت اللجنة عن قلقها إزاء الإشارة إلى المعايير الخاصة نظراً لأن هذا المصطلح موضوع للعديد من التفسيرات، وتساءل بعض الوفود عن العلاقة بين المعايير الخاصة و"الإنكباب على عمل الهيئة في المجالات التي كان ينبغي للدستور أن يعمل فيها هو حصرياً، بينما أوضحوا أنه ينبغي للدستور أن يعمل طبقاً لولايته وأن يلبي احتياجات أعضائه. وأشارت الأمانة إلى أن مصطلح "معايير خاصة" يمكن أن يكون موضوعاً للتأويل غير أنه طالما أن خلفية المقترح تشير إلى المنظمة الدولية للتوحيد القياسي وإلى هيئات التوحيد القياسي، فإن نيته تتجه إلى تعميم الممارسة التي تتبعها الهيئة الدولية للتوحيد القياسي. وقد أقرت الحصول على البيانات ذات الصلة المتعلقة بعمل هيئات التوحيد القياسي غير الحكومية الدولية التي تتمتع بوضع المراقب لدى الدستور وهو ما يتواءم مع دور الدستور في مجال التنسيق.

22- وعقب بعض المناقشات، وافقت اللجنة على مقترح وفد الصين باستبدال الإشارة إلى "معايير من المنظمات الدولية غير الحكومية" في المقترح 11 بـ "المعايير الخاصة".

23 - اقترح وفد الهند أن تساق الإشارة إلى المنظمات الحكومية الدولية ولاسيما إلى المبادئ الماثلة للعضوية من أجل التعاون. غير أن اللجنة لاحظت أن هذا المقترح يرمى تحديداً إلى تغطية هيئات التوحيد القياسي غير الحكومية، وأن هناك مبادئ توجيهية بشأن التنسيق مع المنظمات الحكومية الدولية.

*لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أوروبا (ALINORM 07/30/19)*  
*الفقرات 23-29*

23 - ناقشت لجنة التنسيق المقترحات الواردة في الفقرات 1-28 من وثيقة ALINORM 06/29/9B Part II Add.1 "استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام التابعة له" الذي أعدته أمانة الدستور للدورة الـ 29 لهيئة الدستور الغذائي.

24 - وبصدد إشارتها إلى أن الموعد النهائي لتقديم التعليقات إلى CL 2006/29-CAC الذي يطلب إلى الحكومات والمراقبين إبداء تعليقاتهم على نفس الموضوع كان هو 31 يناير/ كانون الثاني 2007، وافقت لجنة التنسيق على ألا تستبق تعليقاتها على هذه المسألة آراء البلدان منفردة، على تلك المقترحات.

25 - أبدت لجنة التنسيق المقترحات 1، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10 و11 وأخذت علماً بتعليقات محددة أبدت على غرار ما يلي:

**المقترح 1**

26 - بينما أيد وفد المملكة المتحدة هذا المقترح، طالب بتوضيح بشأن الآليات الفعلية التي يمكن أن تستخدم لتنفيذ المقترح في الواقع العملي وأبلغت أمانة الدستور اللجنة بضرورة الإشراف باستخدام الأدوات الإدارية وذلك للإبقاء على العدد الإجمالي لدورات الدستور كل فترة سنتين في حدود حد أعلى، وضمان التخطيط المتوازن للدورات طوال كل سنة تقييمية. وينبغي للهيئة أولاً أن تكون متيقظة عند إنشاء هيئات فرعية جديدة، أو إعادة تنشيط اللجان التي تأجلت إلى أجل غير مسمى/ وذلك للإبقاء على عدد اللجان النشطة قابلاً للإدارة. وثانياً، ينبغي للهيئة بناءً على مشورة من اللجنة التنفيذية، أن تقوم وبعناية باستعراض تخطيط دورات الدستور متعددة السنوات، الذي تضعه أمانة الدستور ويقدم إلى الهيئة على أساس منتظم وثالثاً، أن من الضروري إجراء حوار بين الحكومات المضيفة للهيئات الفرعية وأمانة الدستور وذلك لضمان مراعاة الفترة الفاصلة المناسبة لكل هيئة فرعية ووضع تواتر تسلسلي أفضل بين دوراتها.

**المقترح 6**

27 - إن لجنة التنسيق، بينما تدعم هذا المقترح من حيث الأساس لم تعرب عن آراء، في هذه المرحلة، بشأن الأمثلة المحددة التي عرضت في الوثيقة للطريقة التي يمكن بها مزج بعض الهيئات الفرعية القائمة. وقد أشار وفد المملكة المتحدة إلى التعليقات المكتوبة التي أبدت نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والتي جاء بها أنه ينبغي

الحرص على عدم إنشاء لجنة ذات ولاية عريضة بحيث تصبح عديمة الكفاءة، وانه يوصى باتباع نهج كل حالة على حدة في هذا الصدد.

### المقترح 10

28- أشارت لجنة التنسيق إلى أنها كانت قد أوصت بإدراج مرجع محدد في الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي الخاص والنشاط البدني والصحة التابعة لمنظمة الصحة العالمية في الخطة الاستراتيجية للدستور 2008-2013 (أنظر الفقرة 19 أعلاه) وأكدت من جديد الدور الرائد للجان المعنية بالتغذية والأغذية واستخدامات النظام الغذائي الخاص، وتلك المعنية بوسم الأغذية في التعامل مع القضايا ذات الصلة بالتغذية داخل الدستور.

29- لم تؤيد لجنة التنسيق المقترح 2، وأعربت عن وجهة نظر مفادها أن اتباع نهج حسابي بحت إزاء تحديد عدد الهيئات الفرعية النشطة ليس بالنهج السليم، وأنه ينبغي للهيئة أن تحتفظ بإمكانية إنشاء هيئة فرعية بدون حل هيئته أخرى أي تأجيلها.

### لجنته التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (ALINORM 07/30/36 الفقرات 21-35)

21- المقترح 1: لم تؤيد اللجنة فكرة وضع حد أعلى لعدد اجتماعات الدستور خلال فترة السنتين ولا لشيء إلا كمؤشر على تطور العمل.

22- اعتبرت اللجنة أن عدد الاجتماعات لكل هيئة فرعية تابعة للهيئة ينبغي أن يعتمد على عدد القضايا التي تحتاج إلى مناقشة، وعلى محتوى جدول الأعمال. وهكذا، ينبغي إيلاء الاعتبار إلى إمكانية تأجيل دورات الهيئات الفرعية التي يوجد على جداول أعمالها عدد قليل من البنود المرجأة.

23- المقترح 2: اعتبرت اللجنة أن عدد الهيئات الفرعية ينبغي أن يتناسب مع العمل التقني المؤجل الذي اعتمده الهيئة، ومن ثم لم تؤيد اللجنة وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية النشيطة التي يمكنها أن تتعايش معاً في أي وقت لوقف زيادة دورات الدستور، والتي يمكن على أي حال اتخاذها كمرجع.

24- اقترحت اللجنة أن جدول دورات يمكن أن تنظر في إمكانية عقد اجتماعات متزامنة للجان المعنية بالتنسيق التابعة للدستور أو اللجان المعنية بالسلع التي ليست متصلة ببعضها البعض، مثال ذلك اللجان المعنية بالأسمك ومنتجات الأسمك واللبن ومنتجات الألبان. وأعرب أحد البلدان الأعضاء عن قلقه إزاء تداخل اجتماعات اللجان المعنية بالسلع.

- 25- **المقترح 3:** اعتبرت اللجنة أن تواتر اجتماعات الهيئات الفرعية التابعة للهيئة يجب أن يعتمد على جدول أعمال كل منها ومدى عجلة عملها.
- 26- لاحظت اللجنة من خبرتها أن عقد اجتماعات مادية لجماعات العمل فوراً قبل دورة ما يمكن أن يفيد في تناول القضايا التي قد تستغرق وقتاً طويلاً في الجلسات العامة، وأن هذا ليس موضع خلاف كبير وفيما يتعلق بالقضايا الخلافية، فإن من الصعب التوصل إلى حلول توفيقية داخل جماعات العمل يمكن أن تكون عندئذ محل احترام من جانب الأعضاء في الجلسة العامة
- 27- **المقترح 4:** أشارت اللجنة إلى أنه - رهناً بجدول الأعمال - حدثت حالات نجاح في تغيير الشكل المعياري للاجتماعات (اللجنة المعنية باللبن ومنتجات الألبان، والفاكهة والخضر المصنعة، الخ) حيث تم تمديدها قليلاً مثلاً إلى سبعة أيام عمل/أيام حقيقية.
- 28- **المقترح 5:** أيدت اللجنة هذا المقترح.
- 29- **المقترح 6:** أيدت اللجنة هذا المقترح.
- 30- **المقترح 7:** لم تر اللجنة غضاضة في تحليل هياكل واختصاصات الهيئات الفرعية التابعة للهيئة لاتخاذ قرارات على أساس كل حالة على حدة. ويمكن - في الوقت الحالي - إدخال تغييرات طفيفة يمكن أن تساعد في تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تغييرات كبيرة
- 31- **المقترح 8:** أخذت اللجنة علماً بالحاجة إلى بحث تجارة السلع الدولية أو الإقليمية لأجل اتخاذ القرارات. وينبغي أن تُتخذ القرارات على أساس كل حالة على حدة. مع بحث متأن للحاجة إلى معيار دولي وتفحص عبء العمل لدى اللجان في جميع أنحاء العالم. وينبغي لمثل هذا الفحص أن يتم على يد اللجنة التنفيذية للدستور في ضوء الاستعراض النقدي لمقترح بتمديد نطاق معيار ما بحيث يصل إلى المستوى الدولي.
- 32- **المقترح 9:** أيدت اللجنة هذا المقترح.
- 33- **المقترح 10:** بينما أقرت اللجنة بأهمية قضايا التغذية، ينبغي أن تنهض المقررات على أساس معايير الهيئة الخاصة بتحديد أولويات العمل، أو بعبارة أخرى، تحديد أولويات قضايا الأمن الغذائي ومعايير السلع ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية.
- 34- أشارت اللجنة إلى أنه ستظل هناك قضايا أمن غذائي أساسية معلقة تحتاج إلى ترتيب أولوياتها وذلك نظراً لضيق الموارد اللازمة لإجراء تقييمات مخاطر.
- 35- **المقترح 11:** أيدت اللجنة هذا المقترح.

*لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في الشرق الأدنى  
(ALINORM 07/30/40 الفقرات 13-16)*

13- ناقشت لجنة التنسيق المقترحات الواردة في الفقرات 1-28 بالوثيقة ALINORM 06/29/9B الجزء الثاني إضافة 1 " استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام التابعة له". ولاحظت اللجان تعليقات الحكومات التي كانت قد طُلبت في الخطاب الدوري، وأن التعليقات التي قدمت سوف تناقش أمام الدورة القادمة للهيئة.

14- كانت لجنة التنسيق مؤيدة بصفة عامة للمقترحات التي وردت في هذه الوثيقة ولاحظت أن التعليقات التالية قد تمت.

*المقترحات 1، 2، و3*

15- لاحظ أحد الوفود أن انقسام اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات إلى لجنتين قد نتج عنه ازدياد عدد الهيئات الفرعية للدستور الغذائي، وأن هذا يشكل تحدياً أمام مشاركة البلدان النامية في عملية وضع المعايير في الدستور. وقال إن من المهم أن تنظر جماعات العمل في استخدام أكثر من لغة عمل واحدة لضمان مشاركة طيبة من جانب البلدان الأعضاء الناطقة بالإنجليزية.

*المقترح 10:*

16- شدد أحد الوفود على أهمية عمل الدستور في مجال التغذية ومع ذلك أشار نفس الوفد إلى أن الدستور ينبغي أن يمتد في وضع المعايير للمنتجات التي هي أغذية لاستخدامات طبية خاصة ومدرجة كأدوية لدى بلدان معينة.

*لجنة التنسيق المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في أمريكا الشمالية وجنوب غرب المحيط الهادي (ALINORM 07/30/32 الفقرات من 15-25)*

15- ناقشت لجنة التنسيق المقترحات الواردة في الفقرات 1-28 من الوثيقة ALINORM 06/29/9B Part II. Add.1 "استعراض هيكل لجنة الدستور الغذائي واختصاصات لجان الدستور الغذائي وفرق المهام التابعة له" الذي أعدته أمانة الدستور للدورة الـ 29 لهيئة الدستور الغذائي.

16- وعند ملاحظة أن الموعد النهائي لتقديم التعليقات إلى CL 2006/29-CAC الذي يطلب إلى الحكومات والمراقبين تقديم تعليقاتهم على نفس الموضوع هو موعد غايته 31 يناير/كانون الثاني 2007، وافقت لجنة التنسيق على أن تعليقاتها على هذه المسألة لن تصدر آراء البلدان فرادى بشأن المقترحات.

17- أيدت لجنة التنسيق المقترحات 4 و5 و7 وأبدت التعليقات التالية على المقترحات الأخرى:

### المقترح 1

18- أعربت لجنة التنسيق عن تقديرها إزاء محتوى المقترح الذي يرمى إلى تخفيض عدد دورات الدستور، إلا أنها أعربت عن بعض التحفظات إزاء وضع حد أعلى لعدد دورات الدستور المخططة لفترة سنتين ولعام تقويمي واحد، حيث أنه لا يسمح بقدر من المرونة. وأعربت عن رأي مفاده أن تحسين ترتيب أولويات عمل الدستور، والتطوير في الوقت المناسب لمعايير الدستور وتمديد الفترات الزمنية الفاصلة بين الدورات (المقترح 3) قد يفيد كسبيل للتعامل مع العدد الزائد لاجتماعات الدستور

### المقترح 2

19- أعربت لجنة التنسيق عن بعض التحفظات إزاء وضع حد أعلى لعدد الهيئات الفرعية النشطة التي يمكن أن تتعايش في نفس الوقت الذي يحتمل لمقرر أن يؤثر بالضرر على العمل الحالي أو المستقبلي لقضايا الأمان المهمة.

### المقترح 3

20- أعربت لجنة التنسيق عن توافقها في الرأي على بحث عمل فترات فاصلة أطول بين الدورات وأشارت إلى أن هذا الخيار مستعمل بالفعل من جانب الدستور. وأعربت عن رأي يرى ضرورة النظر في الفترة الفاصلة وذلك في ضوء تواتر اجتماعات الهيئة لأجل عدم التأخر في اعتماد معايير الدستور.

### المقترح 6

21- لم تعبر لجنة التنسيق عن رأي إزاء هذا المقترح لأنها ترى أنه يحتاج إلى المزيد من المناقشة والصيغة داخل لجنة الدستور المعنية بالمبادئ العامة.

### المقترح 8

22- لم تؤيد لجنة التنسيق هذا المقترح لأنها ترى أنه ينبغي بحثه كجزء من استعراض أوسع نطاق للجان السلع التابعة للدستور. وأعرب وفد تونغنا عن تحفظات إزاء هذا المقرر.

### المقترح 9

23- أيدت لجنة التنسيق هذا المقترح لأنه يساهم في تسريع عمل الدستور. وأوصت بأن يسوق هذا المقترح إشارات محددة إلى اللجان الأخرى المعنية. لجان الموضوعات العامة الأخرى مثال ذلك لجنة الدستور المعنية بوسم الأغذية

**المقترح 10**

24- اعتبرت لجنة التنسيق هذا المقترح مهما للغاية، وأعربت عن رأى مفاده أن اختصاصات لجان الدستور بشأن وسم الأغذية وبشأن التغذية والأغذية والاستخدام الغذائي الخاص يجب بحثها في ضوء هذا المقترح.

**المقترح 11**

25- أيدت لجنة التنسيق التوجه العريض لهذا المقترح وطلبت توضيح عبارة "وبخاصة غير معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي" وذلك لضمان أن تقدم المعلومات الخاصة بتطوير معايير المنظمة الدولية للتوحيد القياسي واستخدامها إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة في 2007.